الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف " قراءة وصفية تحليلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس (ل.م.د) في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إعداد الطالبتين
*- عولميت هاجـر
*- بولحبـال ريمـة

إشراف الأستاذ
الخثيــر داودي

السنة الجامعية: **2014/2013**

شكـر وتقديــر

الحمد لله نحمده حمدًا كبيرا ونشكره كثيرا

الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل

شكرا لمن علّمونا حروفا من ذهب وكلمات

من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم

إلى أساتذتنا الكرام الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

نشكرهم جزيل الشكر والعرفان ونخص بالشكر أستاذنا الفاضل

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ومد لنا يد العون والمساعدة

"الخثيـر داودي"

شكرا لكل من قدّم لنا المساعدة والعون لإنجاز هذا البحث وإتمامه

هاجر وريمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين على جزيل نعمه وكرم عطائه والصلاة والسلام على أشرف الخلق وحبيب الحق محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد:

تعد اللغة ظاهرة اجتماعية يعبر بها الأفراد عن أغراضهم وحاجياتهم الفردية والجماعية حيث تحتل مكانة عظيمة في المجتمعات البشرية لكونها وسيلة تواصل وتحقيق الانسجام، واللغة العربية كغيرها من اللغات هي الأخرى لها مكانة ودور باعتبارها لغة القرآن الكريم بالدرجة الأولى، ولما كانت كذلك درست العربية من مختلف جوانبها الدلالية، التركيبية الصوتية والصرفية حيث وضع علماء اللغة والأدب علوما تضبطها ونظريات تحلل وتكشف غوامضها ومفاهيم أولية تفك رموزها ومن بين أهم تلك العلوم علمي الصوت والصرف باعتبار أن اللغة هي مجموعة أصوات مترابطة فيما بينها ومتناسقة مع أخواتها الحروف المجاورة لها وما يطرأ عليها من تغيير وتقليب حسب الحالة التي هي فيها أثناء التركيب، ومن ثم ظهرت دراسات صوتية وصرفية أو صوتية صرفية قديمة وحديثة تناولت اللغة العربية بالتحليل التعليل والتفسير وشرح بعض الغوامض الصرفية والصوتية المبثوثة في بطون كتب القدماء وفي هذا الصدد يمكن أن نطرح الإشكالات الآتية:

- ما هي أهم القضايا الصرفية التي تناولها "شاهين عبد الصبور"؟.
- وكيف كانت نظرته للدراسات الصرفية القديمة؟
- وهل البدائل التي أتى بها شاهين عبد الصبور بناءة شملت الفكر العربي القديم والحديث؟
- وهل فصل شاهين عبد الصبور بين المستوى الحرفي وباقي مستويات اللغة الصوتية، الدلالية والنحوية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية اخترنا عنوان البحث:

المنهج الصوتي للبنية العربية: "رؤية جديدة في الصرف" قراءة تحليلية وصفية

ومن آفاق البحث وفرضياته:

- دراسة بعض المسائل الصرفي الحديثة انطلاقا من الدراسات الصرفية القديمة.
- إبراز قيمة القضية الصرفية في اللغة مع بيان علاقاتها بباقي المستويات اللغوية.
- الوقوف عند أهم القضايا الصرفية التي لها حلّة وثيقة ببعض الجوانب اللغوية.

أما الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو الكشف عن المنهج الصوتي لبنية اللغة في علاقته بالجانب الصرفي حديثا.

أما عن أسباب اختيارنا هذا الموضوع:

- الرغبة في معرفة العالم اللغوي الحديث "شاهين عبد الصبور" من خلال كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية".
- افتقار المكتبة العربية لهذا النوع من الدراسات الحديثة لما له من أبعاد علمية.
- موضوع الدراسة وما يحمله من قيمة علمية مما يجعل الدارس يطلع على مادتها ويكشف عن مكنوناتها.

ونشير إلى بعض الدراسات التي لها صلة وثيقة بالعنوان:

1. في اللسانيات العربية المعاصرة.
2. شدا العرف في فن الصرف.
3. علم الصرف الصوتي.

وقد اتبعنا منهجا وصفيا تحليليا الذي يمكن أن يجيب عما طرح من إشكالات ويوضح نظرة "شاهين عبد الصبور" لطبيعة اللغة من جانبها الصرفي قديما وحديثا وكذا البدائل المقترحة.

أما المحاور التي ارتكز عليها البحث فقد احتوت على مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة حيث:

تطرقنا في المدخل إلى إطلالة سريعة حول تيسير الصرف.

أما الفصل الأول اشتمل على تحديد مفاهيم أولية كتعريف الصرف والصوت وعلاقة كل منهما بالآخر والفصل الثاني تناول نقدا واحدا من علماء اللغة لكتاب "المنهج الصوتي للبنية العربية" والفصل الثالث تناولنا فيه قيمة الكتاب وتحت ضوء هذا العناوين تطرقنا إلى مضمون الكتاب ومحسناته ومآخذه ثم جاءت الخاتمة التي كانت ثمرة هذا البحث وخرجنا بها إلى جملة من النتائج وقد ألحقت بقائمة المصادر والمراجع المرتبة ترتيبا ألفبائيا.

وبناء على الوصف السابق فإن خطة البحث المفصّلة هي كما يلي:

- **مقدمة**
- **مدخل**
  - **لمحة خاطفة عن التيسير الصرفي**
  - **هل الصرف يحتاج إلى تيسير**
- **الفصل الأول: تحديد مفاهيم أولية**
  - **مفهوم الصرف**
  - **مفهوم الصوت**
  - **العلاقة بين العلاقة الصرف والصوت**
- **الفصل الثاني: نقد النظير للنظير**
  - **الخلط بين المادة والتقعيد**
  - **نقد المعطيات الصوتية الحديثة**

نقد الأساس المنهجي للكتاب وأهم الملاحظات حول التفسير المقطعي للواحق الصرفية

- **الفصل الثالث: قيمة الكتاب**

أهمية ومضمون الكتاب

المحسنات والمآخذ العلمية للكتاب

- **خاتمة**
- **قائمة المصادر والمراجع**
- **الفهرس**

أما الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي:

- ضيق الوقت بما يتناسب وإجراء هذا البحث لاسيما ونحن مقبلون على الامتحانات السداسية وكذا البحوث السنوية.
- نقص المصادر والمراجع التي تطرقت إلى دراسة كتب "شاهين عبد الصبور" بما فيها كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية".

وإننا نحمد الله ونشكره على عونه وتوفيقه في إنجاز هذا البحث.

لا يفوتنا أن نتقدم بالعرفان والامتنان لما أسداه لنا أستاذنا الجليل "خثير داودي" من توجيهات ونصائح كان لها عظيم الفائدة في وضوح الرؤية المنهجية والتناول النظري والعلمي لهذا الموضوع، فلم يبخل بوقته وعلمه وفكره لنخطو نحو الأفضل جزاه الله خيرا.

أولا: مضمون وأهمية الكتاب.

يعد كتاب رؤية جديدة في الصرف من أهم الكتب في تاريخ الفكر العربي الحديث، وهذا من خلال تعدد أغراضه ومواضيعه الدقيقة والمفيدة، كما يعد من الكتب التي لا يمكن إدراك غايتها بيسر إلا بعد تمحيص وتدقيق والقراءة المعمقة لها.

ومما لاشك فيه أن "عبد الصبور شاهين" أحد الأعلام العربية المحدثين الذين بلغوا مرتبة من مراتب التنظير في البحث والدقة في الدراسات اللغوية وخير دليل على ذلك كتابه: "رؤية جديدة في الصرف العربي".

الذي حاول فيه الدفاع عما هو جديد بعيد عن الآراء القديمة التي مست معظم العلوم بالإضافة إلى هذا كلّه يجب الوصول إلى الحقيقة وهذا ما يتضح في قوله: "**إن المهم دئما الوصول إلى الحقيقة ولكن وسيلة الوصول تختلف من عصر على عصر، ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما طنبوا من الحقيقة، جاء بعد ذلك دورنا في محاولة الوصول إلى الحقيقة بوسائلنا لا بوسائلهم، من وجهة نظرنا لا من وجهة نظرهم، ولقد عوامل التقليد تقف دائما دون هذه المحاولة**"[1].

كما عمل المؤلف في هذا الكتاب إلى تبسيط مشكلة الصرف التي أعطاها اهتماما كبيرا من خلال هذا الكتاب، فقد عمل على تقسيم كتابه إلى عدة أبواب مست جميع نواحي هذه المشكلة العويصة، ولعل أهمها: تحديد مصطلحات الصرف التي بدأ فيها بالتفريق بين مصطلحي الصرف والتصريف حيث يؤكد على أن مصطلح الصرف يقترب من مصطلح المورفولوجيا في الدراسة اللغوية الحديثة، عكس ما يروه القدماء الذين أعطوا لمعنى الصرف والتصريف معنى واحدا. وهذا ما يؤكد أن القدماء أعطوا لكل من الصرف والتصريف معنى لا يختلف عما اكده شاهين عبد الصبور في كتابه حيث نجد سيبويه يعرف الصرف والتصريف قائلا: "**هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم غلا نظيره من غير بابه وهو الذي يميه النحويون: التصريف**"[2]

وبناء على هذا نجد سيبويه قد أعطى لمعنى التصريف والصرف دلالة واحدة، إلا انه لم يذكر الصرف بصفة مباشرة رغم انه ذكر قواعده ومسائله في "الكتاب".

أما عبد الصبور شهين فقد درس كلمة الصرف عن طريق الصوت وهذا ما يؤكده قوله: "ولكي نتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغي أن نتبع عناصر النطق اللغوي، ابتداء من الصوت المجرد الذي يقوم بدراسته(علم الأصوات العام) ثم الصوت، وخصائصه السياقية..."[3]. أي أن الصوت عند عبد الصبور شاهين لا يدرس إلا عن طريق الصوت أو الوحدة الصوتية.

---

1 المنهج الصوتي للبنية العربي: شاهين عبد الصبور، ص07.
2 الكتاب: سيبويه، ص 309.
3 المنهج الصوتي للبنية العربية:شاهين عبد الصبور، شاهين عبد الصبور، ص24

وكما ذكرنا سابقا بأن "عبد الصبور شاهين" يرى بأن مصطلح المرفولوجيا قريبا جدا من مصطلح الصرف على حد علمه في الدراسات اللغوية الحديثة منطلقا من ذلك على قول "سوسيير" الذي يحدد فيه وظيفة المرفولوجيا قائلا: "**يعالج علم المرفولوجيا مختلف طوائف الكلمات (الأفعال والأسماء والصفات، والضمائر...), كما يعالج مختلف أشكال التحول والتعبير فيها من (التصريف, وإعراب), ولكي نميز هذه الدراسة عن علم التراكيب فقد رئي أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتصلة بالأحداث اللغوية**"[1].

من خلال هذا نلخص بأن علم المرفولوجيا على حد تعبير "سوسير" يشبه علم الصرف كما ذهب إلى هذا "عبد الصبور شاهين" إضافة إلى أنه يؤكد على علم المرفولوجيا و علم التراكيب لا يجب الفصل بينهما لكن الدراسات اللغوية الحديثة قد جرت على الفصل بينهما، كضرورة منهجية، وتعليمية.

إن شاهين عبد الصبور لم يقف عند هذا الحد فقط تجاوز تحديد المصطلحات إلى دراسة الأصوات والمقاطع من خلال دراسة الصوت اللغوي، بعيدا عن الأصوات الغير اللغوية، بعيدا عن الأصوات الغير لغوية، إضافة إلى نوع الصوامت و الحركات و الصوامت و الوتران الصوتيان وغير ذلك مما يخص مشكلة الصوت حيث نجده يؤكد في هذا الموضع قائلا: "**من المعروف أن الكلمة تنتهي في أبسط عناصرها إلى الصوت اللغوي، ووصف الصوت بأنه لغوي، حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية التي تصدر عن الكائنات غير الإنسان... فالكلمة إذن لا تتكون إلا من أصوات لغوية بالمعنى المصطلح عليه**" ()[2] **بناء على هذا نجد أن الكلمة لا يمكن أن تؤدي معنى إلا إذا كانت لها صوت لغوي مصطلح عليه.**

بالإضافة إلى الصوت اللغوي نجده قد تكلم عن وصف الصوت بالصامت و الصوت المتحرك و هذا ما تكلم عنه الكثير من أصحاب الدراسة الصوتية وقد فرقوا بين الصوتين في شيء مهم وهو طريقة الإنتاج وهذا ما يوضحه هذا القول: "**وتختلف الصوامت عن الحركات في أمر جوهري هو طريقة إنتاجها**"[3] بالإضافة إلى الجداول التالية التي توضح اختلاف الصوامت الحركات في كتاب "علم الأصوات" وهذا الجدول يبين الصوت المتحرك[4].

الحركة	الرمز العربي		الرمز الصوتي		الملاحظات
	قصيرة	طويلة	قصيرة	طويلة	
الفتحة			A	aa	بتكرار الرمز
الكسرة			I	ii	بتكرار الرمز
الضمة			U	uu	بتكرار الرمز

1 نقلا عن:كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية:محاضرات في البيانات العامة: دوسوسير، ص185
2 تالمنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص27.
3 الثمنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص128.
4 علم الأصوات: كمال بشير، ص637.

وهذا جدول آخر يبين الصوت الصامت

	الرمز الصوتي	ملاحظات
الهمزة		
ب		
ت		
ث		في الفصيحة
		في العامية أيضا
		في العامية أيضا
ج		في الفصيحة
		في لهجة القاصرة ونحوها وله أصل قديم
		الجيم الشامية

من خلال الجدولين يتضح لنا بأن هناك اختلاف في النطق عند بيئات متعددة التي تنتمي إلى لغة واحدة، وهذا الاختلاف يمهد السبيل إلى دراسات أخرى لاحقة كالصرف مثلا.

بالإضافة إلى هذا نجد ان المؤلف عالج مشكلة الكتابة العربية كغيره من المؤلفين، فهو يؤكد على أن الكتابة العربية كانت في القديم نادرة الاهتمام ومن يعرف بها قليلا جد على عكس الفترة الحديثة التي أصبحت مجال اهتمام الكثيرين والتي تقتصر على اثباتها للرموز الصوتية على الصوامت والحركات وهذا ما يؤكده قوله: **"أما الحركات فلاحظ لها في الكتابة العربية بخاصة، والشامية بوجه عام، فكلمة مثل: كتب تتكون من ستة أصوات ولكنها تكتب ثلاثة رموز فقط"**[1].

أي أن الكتابة العربية لها صلة كبيرة بالأصوات.

كما أكد على أن العيوب التي مست الكتابة العربية كثيرة خاصة ظاهرة التنوين التي يقول فيها: **"فمن المعروف أن الحركة غير المنونة يرمز لها بعلاسة واحدة (فتحة أو كسرة او ضمة)، وأن الحركة المنونة يرمز لها بعلامتين (فتحتين أو كسرتين أو ضمتين)، وهذا النوع الأخير هو الخلط بعينه"**[2]. لن للتنوين أهمية في بناء الكلمة العربية حسب هذا القول.

كما تكلم عن المقطع الصوتي العربي وأشكال المادة ووزنها، حيث شرح كيفية فهم المقطع وعرفه بقوله: **"مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها"**[3]. أي أن المقطع يتكون من صامت وحركة لكن لابد أن يكون مناسبا للغة في خدمة البنية العربية أي أن الكلمة تكون من ص+ح كما هو معروف عند الصوتين.

إضافة إلى مادة الكلمة التي هي حرفها ثلاثة أو خمسة وهذا ما اعتمد عليه علماء الصرف في بناء الاسم.

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص35.

[2]) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص35.

[3] المصدر نفسه، ص37.

كما نجد شاهين عبد الصبور تكلم عن الأفعال والأسماء بإفراد باب لكل منهما باعتبارهما مهمين في اللغة العربية. فكان الباب الأول للأفعال حيث قسمه إلى فعل باعتبار الزمن التعدي واللزوم والإسناد وعلاقة الصوامت بالحركات والفعل باعتبار الصحة والاعتلال وغير ذلك مما يخضع الفعل. وقد تكلم عن الفعل باعتبار الزمن والمعروف عند الجميع أن الفعل له ثلاثة أزمنة هي الماضي والمضارع والأمر وهذه الزمنة ضاربة في اللغة العربية منذ القديم وهذا ما يؤكده قول المؤلف: **"وبرغم أن هذه الألقاب الثلاثة للفعل قد استقرت في ثقافتنا اللغوية"**[1]. من خلال هذا يتضح بأن هذه الألقاب كانت منذ أن بدأت اللغة العربية.

وقد قال أن هذه ألقاب جديدة لما يوجد من خلط بين الماضي والمضارع.

كما يرى بعض النحاة الصرفيين أن الفعل الماضي والمضارع والأمر يختلف شكلا ومعنى من خلال هذه الأقسام الثلاثة وهذا ما يؤكده القول التالي: **"أن الفعل من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى ماضي ومضارع وأمر، وهذه الثلاثة تختلف شكلا ومعنى، فعلى مستوى الشكل تحتل الصيغة مكانا بارزا في التفريق بين الأفعال فلكل صيغته الخاصة"**[2].

ولهذا يقول: **"ومبحث التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب، فهو مبحث نحوي من هذا الجانب، ولكنه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللزوم إلى متعد، كزيادة الهمزة كمثل: كرم وأكرم وكالتضعيف في مثل: قَدِم وقَدَّمَ..."**[3]. بناء على هذا يتضح لنا جليا بأن الفعل اللازم والمتعدي نحوي من حيث الشكل لكنه صرفي خالص ما إن درسنا تحويل اللزوم إلى التعدي.

بالإضافة إلى الفعل من خلال العلاقة بين الصوامت والحركات وهذا بدراسة صيغ الماضي الثلاثي المجرد وصيغ الماضي مع المضارع، حيث تكلم عن الفعل الثلاثي والرباعي في حالة التجرد، كما أن اختلاف الصيغة يؤدي بالضرورة إلى اختلاف الحركة وقد قال **"بأن الفعل الماضي للثلاثي من حيث هو ثلاث صيغ:**

فَعَلَ مثل ضَرَبَ

فَعِلَ مثل سَمِعَ

فَعُلَ مثل كَرُمَ

لكن الماضي باعتبار علاقته أربعين باب هي ما أسفرت عنه طريقة التحول الداخلي، والإلصاق في حالتي التجرد والزيادة"[4]. ومن خلال ذكر هذه الظواهر نجد ان ظاهرتي الإلصاق والتحول الداخلي كان لها موقف خاص عند الوصفيين فالإلصاق من النظم النحوية التي جاء بها البحث اللغوي الحديث وهو: **"استخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة وكذلك ما يعرف بالتحول الداخلي"**[5].

1

2 الصيغ الصرفية في العربي: رمضان عبد الله، ط1، مكتبة ..... المعرفة، الإسكندرية، 2006م، ص20.

3

4

5

أي ما يقصد هنا باللواحق وغير ذلك مثل الضمائر المتصلة ولواحق الجمل وغير ذلك مما يستخدم في هذه الظاهرة.

كما تكلم شاهين عبد الصبور عن الزيادة على البنية الأصلية فهو يؤكد على أن صيغ الأسماء والأفعال على أساس اختلاف الحركات كما سبق ذكره، لكن ظاهرة الإلصاق التي جاءت في العربية بأن الاسم المجرد قد يبلغ ستة أو سبعة في أقصاها.

بالإضافة إلى هذا نجده قد تكلم عن الفعل من خلال الصحة والاعتلال فهو يقول: "**ينقسم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال إلى قسمين: صحيح معتل فالصحيح ما خلت مادته من أحرف العلة، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة**"[1]. ومن خلال هذا يتضح لنا بأنه عمد إلى أن الفعل الصحيح هو في ..... حروفه فلا تلحقه حروف العلة المعروفة (الواو، الألف والياء).

كما تحدث عن أقسام كلاهما فيقول: "**ينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام اولهما السالم... وثانيهما: ما كان مضعفا من الثلاثي وثالثهما المهموز ويقسم الصرفيون الفعل المعتل إلى أربعة أقسام**"[2].

وعلى غرار ما تقدم نجده تحدث أيضا عن إسنادها في هذه الأفعال بإفراده بابا كاملا[3]. فهو أعطى أربعة نماذج نردها كالآتي:

غز، رمى، رضى، سرو. فالمثال الأول والثاني إذا تم إسناده على ضمير التثنية يرجع كل منهما إلى أصله فتصبح غزا غَزَوَا ورَمَى رَمَيَا وإذا أسند أحد النموذجين إلى ضمير الجماعة (الواو) فإنه لابد من حذف اللاّم وهذا ما أكد عليه الصرفيون فقال: غَزوْا، ورموْا؛ لن الفتحة على عين الفعل تبقى دلالة على أن لام الفعل المحذوفة ألف.

بالإضافة إلى إسناد المضارع والأمر من هذه الأفعال وهو يؤكد على ان الأمر نفسه في المضارع والأمر، أي أن الفعل المضارع والمر عند إسنادهما إلى ضمائر مختلفة فإنهما يسلكان نفس المسلك فهو يقول: "**فمع ألف الاثنين لا تحذف اللام، فيقال يغروان، يرميان، يرضيان، يسروان... وكل هذه الأفعال بوزن: يفعلان**"[4].

ومن خلال الحديث عن الأفعال وما يلحقهما أفرد باب آخر للأسماء أحاط بجميع الجوانب وهذا من خلال لام التعريف، والمماثلة والإدغام وهمزة الوصل والإعلال والإبدال وهذا الخير الذي نجده قد أسرف في الحديث عنه فهو يقول: "**الإعلال، والإبدال مصطلحان واردان في الصرف العربي بدل كل منهما على نوع تغير تتعرض له الكلمة العربية**"[5]. وهذا يعني أن كلا المصطلحين لهما تعريف خاص بهما.

ولقد تحدث الصرفيون كثيرا في هذا المجال حيث نجد أن الإعلال كان له الدور الكبير في الدرس الحديث حيث نجده نعني في هذا القول: "**الإعلال كما يراه أغلب علماء - التصريف- هو ما تتعرض له أصوات العلة والهمزة من تغيرات وذلك بحلةل بعضها محل**

1
2
3
4
5

بعض"[1]. كما يقول أيضا عن أنواعه في قوله: "**والإعلال بالقلب نوع من أنولع الإعلال بينه وبين الإبدال عموم وخصوص عند بعضهم**"[2]، أن الإعلال بالقلب يحتوي على عموم وخصوص الإبدال وهذا من خلال أصوات الهمزة والعلة.

كما نجد أن الإبدال عند الصرفيين أعم من القلب لن الإبدال كما يعرفونه: "**الإبدال يشمل جميع حالات التبادل بين الأحرف الصحيحة والمعتلة**[3]، أي أنه لا يفرق بين الأحرف الصحيحة والمعتلة بالإضافة إلى أنه صورة لغوية تنمو تركيبتها الصوتية من خلال إبعاد أحد الأصوات الصامتة.

1
2
3

1.لمحة خاطفة عن التيسير الصرفي

يعد علم الصرف من أهم أبواب علم اللغة، لأنه ميزان العربية حسب العديد من النحاة العرب، ومع أهمية هذا العلم ظل التأليف فيه مختلطا بالنحو ولم يكن هناك مؤلف مستقل بذاته في الصرف إلا في القرن الثالث الهجري، وهو المؤلف أبو عثمان المازني (**ت249م**) وغيره من المؤلفات القديمة، لكن العصر الحديث شهد دراسات صرفية كثيرة على غرار التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث والمنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي وغيرهما من الدراسات العربية الحديثة، لذا نجد أن حركة التيسير كان لها بالغ الأثر في هذا العصر، وهذا بسبب المبتدئين من الطلاب الذين يجدون صعوبة كبيرة في دراسة علم الصرف وهذا ما يؤكده قول علي بخدود: "**وهذا ما دفعنا لكتابة هذا المدخل الصرفي ليكون بمثابة مقدمات مستساغة (...) تساعد الطالب على سرعة فهم الصرف**"(1).

بناء على هذا القول نجد بأن طلاب الصرف لديهم عسر وإبهام وغموض كبير في فهم الدرس الصرفي كما يجب.

بالإضافة إلى هذا نجد معظم المحدثين خاصة في الفترة الممتدة من (1837-1970) قد دعوا إلى تيسير هذا العلم وعلى رأسهم "رفاعة الطنطاوي" الذي يعد رائد النهضة العربية الحديثة فإن كتابه "التحفة لتقريب علوم العربية" يعتبر أول كاب تيسيري للنحو والصرف ثم تليه مجموعة من الكتب على غرار الوسيلة الأدبية للمرصفي إلى أن يأتي كتاب "عبده الراجحي" "التطبيق الصرفي" الذي نشر سنة 1973م فوقف العديد من النحاة عند هذا الكتاب مبينين طريقته في التيسير بالإضافة إلى كتب أخرى ككتاب "دروس في علم الصرف" لـ "أوس إبراهيم الشمسان" الذي يقول فيه: "**أتى هذا الكتاب نتيجة للحاجة الماسة إليه، ليكون مرجعا أوليا للطلاب المتخصصين بدراسة اللغة العربية يمهد الطريق لهم ليكتسبوا بعض المعرفة الصرفية التي تهديهم إلى التمكن من المهارات التصريفية**"(2).

أي أن هذا الكتاب لم يوضع جزافا وإنما وضع لغرض مهم جدا وهو الحاجة الماسة لدارسي العربية إليه، وهذا من أجل توضيح وتسهيل الفهم لديهم والتمكن من اكتساب بعض المعارف الصرفية التي تمكنهم من الخوض في هذا العلم.

2.هل علم الصرف يحتاج إلى تيسير؟

اتفق معظم النحاة واللغويين على أن علم الصرف أم اللغات والنحو أبوها، وهذا من خلال ترابطهما الشديد منذ القديم إلى أن حاول معظمهم خاصة الصرفيين منهم إلى تأليف كتب خاصة بعلم الصرف وهذا في القرن التاسع عشر –الفترة الحديثة- حيث عملوا على

(1) المدخل الصرفي: علي بهاء الدين بخدود، ، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص5.
(2) دروس في علم الصرف، د/أبو أوس إبراهيم الشمسان، ج1، مكتبة الرشد، 1418هـ، ص5.

تيسير هذا العلم بالنسبة للطلاب الذين يجدون صعوبة كبيرة في فهم هذا العلم وهذا ما يوضحه قول الأستاذ راجي الأسمر في مقدمة كتابه الموسوم "المعجم المفصل في علم الصرف" "**حاولت التبسيط في كتابي هذا ما استطعت إلى ذلك سبيلا وذلك سواء بإيراد الأمثلة أم بطريقة الشرح أم بإيراد تفصيلات المسألة الواحدة**"(1).

بناء على هذا القول يتضح لنا أن علم الصرف بسط ويسر إلى درجة كبيرة في كتب الصرف الحديثة، وهذا من أجل فهم المسائل المعقدة فيه كالميزان الصرفي، إضافة إلى اطلاع الطلاب عليه كعلم النحو.

بالإضافة إلى هذا نجد "عبد الله درويش" في كتابه: "دراسات علم الصرف" يقارن بين معالجة مسألة –من باب التوكيد- الصرفيون السابقون وأصحاب المنهج الوصفي حيث يقول: "**فمثلا الفعل تسمع في قوله تعالى: "ولتسمعنّ من الذين أوتوا الكتاب" ... والفعل ينبذ في قوله تعالى: "لينبذن في الحطمة" فعلان مؤكدان (...) وقد افترض علماء الصرف الأقدمون أن في الفعل إسناد قبل التوكيد (...) أما المنهج الوصفي فيقول أن الفعل (تسمع) له صيغة معينة عندما يراد به مخاطبة الجمع في حالة التأكيد**"(2).

أي أن الصرف قديما لم يك واضحا ومفهوما بما فيه من كفاية وهذا واضح من خلال المقارنة الموجودة في هذا القول كما نجد أيضا محي الدين عبد الحميد يقول: "**كنت قد ألفت منذ ثلاثين عاما كتابا في التصريف، فلم يكد يظهر لقراء العربية قسمه الأول في المقدمات وتصريف الأفعال حتى تلقوه بالقبول (...) ثم رأيت أن أعود إلى هذا الكتاب بالتهذيب والإصلاح فأضم إليه أبحاثا (...) وأبسط بعض أبحاثه وأوجز بعضها الآخر**"(3)، بناء على هذا القول نجد أن علم الصرف قد كان وما يزال صعب المنال بالنسبة للطلاب المتخصصين في هذا المجال لأن القول يدل على أن الأستاذ ألّف كتابا ولم يفهم لدى الطلاب، إلى أن أعاد النظر فيه من خلال التهذيب والتبسيط. إضافة إلى هذا نجد بأن النحويين عملوا على تذليل قواعد العربية وتقريبها إلى الناشئين، حيث تلقى الطلاب هذا التذليل بالقبول ومن خلال هذا العمل النحوي نجد كتاب "تيسير الصرف" قد عمل بالطريقة التي عمل بها أصحاب كتاب النحو الواضح وهي طريقة الاستنباط وهذا من خلال قولهما: "**فقررنا أن نحتذي حذوه في هذا الكتاب، وهذه الطريقة هي طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قربا إلى المعقول**"(4).

كما يقولان في نفس الصدد: "**فأوردنا أولا الأمثلة الكثيرة التي تستنبط منها القواعد، ثم بينا في بسط سبل الاستنباط منها، فتأخذ بأيدي الطلاب من دراسة كل مثال إلى النتيجة الواضحة والقواعد العامة، ثم وضعنا القواعد والتعاريف المستنبطة في عبارات تقرب إلى**

(1) المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، ص5.
(2) دراسات في علم الصرف: عبد الله درويش، ط3، المملكة العربية، مكة المكرمة، 1987م، ص5- 6.
(3) دروس التصريف: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: صيد المكتبة العصرية، 1955، ص3.
(4) تيسير الصرف: عبد الله الدارمي وعبد القادر فيضي، (د.ن)، (د.ت)، ص5.

الإفهام وأخيرا اتبعنا بالتمارين لترسيخ المحصل في الأذهان"[1]. أي أن هذا القول يوضح الطريقة التي انتهجها بعض النحاة من أجل إيصال المعلومة إلى أذهان الطلاب ألا وهي طريقة الاستنباط في الصرف العربي والتي لقيت نوعا من الترحيب.

بالإضافة إلى ما سبق نجد قول "ابن جني" (ت392هـ) الذي يثبت فيه بأن علم الصرف أصعب بكثير من علم النحو وهذا ما يثبت بأنه لابد من تيسير صريح لهذا العلم حيث يقول: "**فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكر، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ... وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصا صعبا بديَّ، قبله بمعرفة النحو ...**"[2] أي أن الصرف فصل عن النحو وأصبح علما مستقلا ذو أبواب وفصول وتميز عن النحو، فعده المحدثين علما مستقلا بعيد عن النحو تماما.

ولعل من أهم الكتب الصرفية التي جعلت من هذا العلم ميسر نذكر أهمها مرتبا ترتيبا تاريخيا: المقصود: المنسوب إلى أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت150هـ)، دقائق التصريف: لأبي القاسم المؤدب (ت338هـ)، التكملة لأبي علي النحوي (377هـ)، التصريف الملوكي لابن جني (ت392هـ)، في التصريف لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، نزهة الطرف في علم الصرف: للميداني (ت 518هـ) بالإضافة إلى المراجع الحديثة والتي نذكر منها: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف: عبد المالك السعدي، البسيط في علم الصرف: د. شرف الدين علي الراجحي، تصريف الأسماء: محمد الطنطاوي، دراسة أدبية وصرفية: محمد عبد الغني، الصرف الوافي: د. هادي نهر[3].

محاضرات في علم الصرف: د. علي جابر وبهاء الدين هاشم، نظرة وصفية في تصريف الأفعال: محمد أبو الفتح، الوافي الحديث في فن الصرف: محمد محمود هلال وغيرها من الكتب الحديثة التي عالجت مشكلة تيسير الصرف.

(1) المرجع نفسه، ص 7.
(2) نقلا عن كتاب: البداية في الصرف: حاتم صالح الضامن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 2001م، ص14.
(3) أنظر: بداية في الصرف: حاتم الضامن، ص16- 17.

1.تعريف الصرف

1.1.لغة

يُعرف الصرف عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في معجمه العين بأنه: "**الصرف: فَضْلُ الدّرهم في القيمة، وجودة الفِضة، وبَيْعُ الذَّهَب بالفِضَّة، ومنه الصيرفيُ لتصريفهِ أَحَدَهَما بالآخر، والتصريف اشتقاق بعض من بعضٍ ... وصرفُ الكلمة: اجراؤها بالتنوين**"(1).

أما في أساس البلاغة فنجد الزمخشري (ت538هـ) يعرف الصرف بقوله: "**مرُ الشبابُ فما له من صرف، وصرف الله تعالى عنك السوء وحفظك من صرف الزمان وصروفه وتصاريفه وصَرف الدراهم، باعها بدراهم أو دنانير واصطرفها اشتراها، تقول لصاحبك، بكَم اصطرفت هذه الدراهم؟ فيقول اصطرفتها بدينار، وفلان صرّاف وصيْرف وصيرفيٌ...**

وتصرفت به الأحوال ولا يقبل الله تعالى له صرف"(2).

كما نجد "ابن منظور" (ت 711هـ) يعرفه في لسان العرب بقوله: "**والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الإسم، وجاز في الأفعال أن يعرفها المعنى كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى لمضارعة الفعل للإسم وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين، وصرفنا الآيات أي بيناها، وتصريف الآيات تبيينها، والصرف أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصرف الشيء أعمله في غير وجهه ... وتصاريف الأمور: تخاليفها ومنه تصاريف الرياح والسحاب**"(3).

وبناء على هذا يتضح أن للصرف عدة معان، فهو صرف الدراهم، وصرف السوء وصرف الزمان، وتصريف الآيات، ولعل "إبن منظور" من خلال هذه التعاريف هو الذي أورد معنى جامعا للصرف.

2.1. اصطلاحا

يعد الصرف من أقدم العلوم التي عرفها العرب، وقد ذكرنا سالفا بأنه علم لصيق بالنحو العربي وهذا منذ القدم رغم المحاولات الجاهدة التي وصل إليها النحويون واللغويون، ومن خلال هذا نحاول التعرف على معناه الاصطلاحي عند النحاة واللغويين وهذا من خلال تعاريف عدة منها تعريف "إبن جني" الواضح في كتابه المصنف بقوله: "**لأن التصريف إنما**

(1) العين: ابن عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السمرائي، ج7، (دط)، مؤسسة الهجرة، إيران، 1988م، ص109.

(2) أساس البلاغة: الزمخشري، باب الصاد، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988م، ص545.

(3) لسان العرب: إبن منظور، ج7، ط1، دار الصبح، أديوسفت، بيروت، ص350.

هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ومثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه مثل جعفر فتصبح ضربرب"[1].

أما "إبراهيم ناصف اليازجي" فيعرفه بقوله: **"الصرف تغيير بناء الكلمة لإختلاف المعنى المراد بها كتغير ضرب إلى يضرب وإلى أضرب وتغير الرجل إلى رجال وإلى رجيل وغير ذلك مما ستعرفه"**[2].

ومن خلال هذين التعريفين يتضح جليا بأن الصرف علم يمكن أن تأتي فيه الكلمة الواحدة على عدة أوزان مثل: **فَعَلَ، يفعلأَكَلَ، يَأْكُل**. بالإضافة إلى هذين التعريفين نجد أحمد محمد الحملاوي يعرفه بقوله: **"علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء"**[3].

وهذا معناه بأن علم الصرف يعني بالكلمة وتغيراتها في بنيتها وهيئتها في حين يعني علم النحو بالكلمة من حيث علاقتها بغيرها في التركيب.

أما عبد الهادي الفضيلي فيعرف الصرف بقوله: **"التصريف هو علم يبحث فيه عن قواعد أبنية الكلمة العربية وأحكامها غير الإعرابية"**[4].

أي أن التصريف علم يعني بالكلمات التي ليست بإعراب ولا بناء مثل الإبتداء والإحالة والإعلال والإبدال والحذف والإدغام أو الزيادة ...الخ.

ومن خلال التعريفات السالفة الذكر نجد أن هناك من النحاة واللغويين من استعمل مصطلح "الصرف" وهناك من استعمل مصطلح "التصريف" لهذا من الضروري أن نفرق بين المصطلحين رغم أن المصطلحين لهما نفس المعنى حسب الكثير من النحاة والصرفيين خاصة.

لقد جعل المتأخرين من علماء العربية لمصطلحي الصرف والتصريف معنى واحد ألا وهو العلم الذي يهتم بأبنية الكلمة كما سلف ذكره أما المتقدمون من النحاة واللغويين فقد أعطوا كل معنى لكل لفظ منهما، فكلمة الصرف هي تلك كيفية الصياغة للأبنية العربية، وأحوال هذه البنية أما كلمة تصريف هي أخذك من كلمة ما بناء لم تنبه العرب منها على وزن ما بنته العرب من غيرها، ثم تعمل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كل مهم ومثال ذلك: ضربرب وهذا هو باب التمرين الذي وضعه الصرفيون لاختيار الملكات لهذا

(1) المصنف: شرح للإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني: أبي الفتح عثمان أبي جني، تحقيق: إبراهيم المصطفى وعبد الله أمين، ج1، ط1، دار المعارف العمومية، 1954، ص3- 4.
(2) مطالع السعد لمطالع الجوهر الفرد في أصول الحرف والنحو: إبراهيم إبن الشيخ ناصف اليازجي، ط3، بيروت، لبنان، 1988، ص4.
(3) شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي، دط، الرياض، دار الكيان، دت، ص48.
(4) مختصر الصرف: عبد الهادي الفضيلي، دط، دار القلم، بيروت، لبنان، دت، ص7.

يعد التصريف عندهم جزء من الصرف على عكس المتأخرين الذين يرون بأن الكلمتين لهما معنى واحد[1].

3.1.موضوع الصرف والفائدة التي قدمها للمتعلمين

يعد علم الصرف العلم الذي لقي صعوبة في الدراسة خاصة وأن موضوعه كان يركز على الكلمات العربية وهذا من خلال الصياغة وغير ذلك لهذا نجد محمد محي الدين عبد الحميد يؤكد هذا بقوله: "**وموضوع علم الصرف المفردات العربية من حيث البحث عن كيفية صياغتها للإفادة المعاني، أو من حيث البحث عن أحوالها العارضة لها من صحة وإعلال ونحوها**"[2]، أي أن المفردات العربية الاسم المتمكن، والفعل المتصرف، دون ما عداهما فالحرف بجميع أنواعه، والاسم المبني، والأفعال الجادة، لا يجري البحث عنها في علم الصرف[3].

أما الفائدة التي يقدمها هذا العلم الثمين للمتعلمين الدارسين فهي عظيمة، لأن علم الصرف من أجلّ علوم اللغة العربية موضوعا وأحقها بأن نعني به، وننكب على دراسته، ولا نذخر وسعا في التزود منه، لأنه يدخل في الصميم من الألفاظ العربية، ويجري منها مجرى المعيار والميزان، كما أن هذا العلم هو الوحيد الذي يقف المتأمل فيه على ما يعتري الكلم وهذا من مخالفة القياس وهذا ما يخل بالفصاحة، وهذا العلم يحتاج إليه جميع أهل اللغة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العربية.

2.تعريف الصوت

2.1.لغة

ورد في معجم لسان العرب لإبن منظور (ت711هـ) في مادة (ص، و، ت) "الصوت: الجرس معروف، مذكر ... وقد صَاتَ يَصُوتُ ويَصَاتُ صَوْتًا وأَصَاتَ وصَوَّتَ به: كلُّهُ نادى. ويقال صَوّتَ يُصَوِّتُ تَصْوِيتًا فهو مُصَوَّتُ وذلك إذا صوتَ بإنسان فَدَعَاه، ويقال صَاتَ يصُوتُ صَوْتًا، فهو صَائِتْ معناه صَائِحْ ... يقال: له صَوْت وصِيتُ أي ذكِرٌ ... وحمارُ صَاتُ: شديد الصوت ... وقولهم: دُعِيَّ فانْصَاتَ أي أَجَابَ وأقبل وهو الفعل من الصوت"[4].

ويعرفه أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ) في مقاييس اللغة بقوله: "**الصوت الصاد والواو والتاء أصل صحيح وهو الصوت وهو جنس لكل ما وقر في أذن السامع. يقال هذا صوت زيد، وجل صيْتُ، إذا كان شديد الصوت وصائت إذا صاح، أما قولهم:**

(1) أنظر: دروس التصريف: محي الدين عبد الحميد، دط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1995م، ص4-5.
(2) دروس التصريف: محي الدين عبد الحميد، ص6.
(3) البداية في الصرف: حاتم الخامن، ص15.
(4) لسان العرب، إبن منظور، ص401، باب الصاد.

[دُعى] الإنصات فهو من ذلك أيضا كأنه صوت به فانفعل من الصوت، وذلك إذا أجاء والصيت: الذِكْر الحسن في الناس يقال ذهب صيته"[1].

أما في قاموس أساس البلاغة فورد تعريف الصوت في قوله: **"صَوْتٌ: صُوِّتَ به، ورجل صيت وَصَوْتُ صِيتٌ وساب. فقال لأصحابه كيف رأيتموني؟ قالوا: بريق صيغ وصوت وصيت وله صوت في الناس وصيت، وذهب صيته فيهم"**[2]

بناء على ما ورد في معاجم اللغة العربية يتضح لنا بأن كلمة الصوت تعدد معناها من قاموس إلى آخر فهي تعني: النداء، الجرس، الصوت الشديد، الإجابة، الذكر الحسن وغيرها.

أما في الشعر الجاهلي فقد ذكرت كلمة "الصوت" ويظهر هذا من خلال كتاب سيبويه الذي ذكر فيه هذا البيت حيث يقول: يقول الشاعر:

كأنما أصواتها في الوادي أصوات حُجُ من عمانَ غاديَ[3]

2.2اصطلاحا

تختلف وجهات النظر في الدرس والتحليل بحسب طبيعتها من الناحيتين المادية والوظيفية وهذا باختلاف اللغويين والنحاة والصرفيين، لذا نجد كثيرا منهم تحدد في مجال الصوت وها هو إبراهيم أنيس يعرف الصوت بقوله: **"ظاهرة طبيعية ندرك أثرها قبل أن ندرك كنهها"**[4].

أي أن الصوت شيء طبيعي يمكن معرفة الأثر الذي يتركه هذا الصوت قبل معرفة وإدراك طبيعته.

أما محمد إسحاق عناني فيرى بأن الصوت هو: **"هو اضطراب في جزيئات الهواء أو تخلخل وتضاغطها في جزيئاتها"**[5].

من خلال قول عناني يتضح لنا بأن الصوت عنده جاء من جانبه الفيزيائي وهذا من خلال كلمات القول الجزئية والهواء والضغط، كما نجد خليل إبراهيم عطية يعرف الصوت من الجانب الفيزيائي أيضا لكن بإسهاب فيقول في هذا الصدد: **"هو اضطراب مادي في**

(1) مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء، عبد السلام هارون، ج2، دار الفكر لطباعة والنشر، 1979، ص318- 319.
(2) أساس البلاغة، ص562، باب الصاد.
(3) نقلا عن: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ت عبد السلام هارون، ج3، الناشر مكتبة الخازكي، ص8.
(4) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنس، مطبعة نهضة مصر، مصر، ص5.
(5) مدخل إلى الصوتيات: محمد إسحاق عناني، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص113.

الهواء يتمثل في قوة أو ضعف سريعين يضغط المتحرك من المصدر في اتجاه الخارج ثم في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة زوال النهائي"[1].

بناء على هذا نجد أن الصوت درس من معناه الفيزيائي الوظيفي والذي يتمثل في قوة وضعف الهواء المضطرب المتحرك من المصدر الأساسي الذي يتجه نحو الخارج.

أما إبن سينا فقد عرف الصوت قائلا: **"الصوت تموج الهواء ودفعه بقوة وسرعة من أي سبب كان"**[2].

3. العلاقة بين الصرف والصوت

يعتبر علم الصرف من أدق أبواب علوم اللغة وأهمها، لأنه علم هيئة الكلمات قبل دخولها في التركيب، كما يعد معظم الباحثين بأن التعقيدات التي عرفها هذا العلم من أكبر التعقيدات التي عرفها الباحث وذلك لاقتراض الدراية بالأصول، كما يرون بأن طبيعة الكلام صوتية، لأنه عبارة عن ذبذبات تؤدي معنى، كما يؤكدون بأن مشكلة الصرف العربي هي في أن النحاة العرب قد تعاملوا معه على اعتبار أنه رسم، كما عمدوا إلى اقتراض أشكال للكلمة ليست واقعية، بسبب ابتعادهم عن طبيعتها الصوتية البسيطة. فكان الكثير من الأقسية الصرفية العربية –ولاسيما في باب الإبدال معقدا جدا[3].

بالإضافة إلى هذا نجد العديد من النحاة واللغويين يتحدثون عن علاقة الصرف بالصوت فنجد شاهين عبد الصبور من خلال كتابه: **"المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي"** يقول: **"ليس هناك مانع، بل هو ضروري، أن نتناول علم (الصرف) بالمفهوم الحديث ... فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة، دون دراسة أصواتها، ومقاطعها، وعلاقة الصوامت بالحركات"**[4]، وهذا يعني بأن الصرف في القديم لم يك يعتمد على الصوت، إلى أن جاء المحدثون حيث فصلوا الصرف عن النحو واعطوه حقه من خلال دراسته عن طريق الصوت، وهنا يتأكد بأنه لا يمكن كما يقول في موضع آخر: **"ولكي نتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغي أن نتبع عناصر النطق اللغوي، ابتداء من الصوت المجرد الذي يقوم بدراسته (علم الأصوات العام) ثم الصوت وخصائصه السياقية وما ينشأ من مجاورته لغيره من تأثير يغير من صفاته، وإن لم يغير من صفاته، فتكون مجموعة أشكال الصوت الواحد..."**[5].

(1) البحث الصوتي عند العرب: خليل إبراهيم عطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1993، ص6.
(2) أسباب حدوث الحروف: إبن سينا، ت محمد حسن الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص56.
(3) أنظر: الصرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال، ط1 ، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص9.
(4) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د/ شاهين عبد الصبور، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص26.
(5) المصدر نفسه، ص11.

فالدرس الصوتي لا يمكن عزله عن باقي فروع اللغة الأخرى، وخاصة علم الأصوات، إذ لا مناص من ورود الدرس الصوتي جنبًا بجنب والدرس الصرفي لذلك كان "**النظام الصوتي ضروري لمن أراد دراسة النظام الصرفي**"[1].

فالمتأمل في قواعد اللغة العربية وصرفها يجد أن لهذه القواعد الصرفية خلفية صوتية، فعلم الأصوات يسلط الضوء على القواعد الصرفية "**فكثير من مسائل الصرف لا يمكن فهمه من دون دراسة للأصوات وبخاصة في موضوع الإعلال والإبدال**"[2]، فهذه القواعد الصرفية من إعلال وإبدال لها، وزنها وقيمتها في الدرس الصوتي، إذ يعد "**الإعلال والإبدال من أكثر أبواب علم الصرف... حيث تحدث تغيرات معينة في الأصوات اللغوية هدفها تنظيم الكلمة**"[3].

فهذا الباب (الإعلال والإبدال) أولاه الدّارسون أهمية كبيرة في فرع التصريف، لما له من تأثير في اللغة العربية لأن اللغة العربية تحمل في طياتها جملة ضخمة من القواعد التي تحكمها ولكل قاعدة أسسها، أسبابها ومبرراتها الصرفية، كما لها كذلك مبررات صوتية، لأن ما هو صرفي في اللغة العربية نحي منحى الدراسة الصوتية.

ويستزيد أحد الدارسين في توضيح العلاقة التي تربط علم الصرف بعلم الأصوات في قواعد الإعلال والإبدال بأن[4] مبدأ الإعلال والإبدال يقوم على أساس التقارب الصوتي بين صامتين، بحيث يسمح هذا التقارب الصوتي الواحد بالآخر، ونقوم بهذه القرابة الصوتية على أساسين:

الأساس الأول هو نوع الصوت، فإما أن يكون صامتًا أو صائتًا وهذه الصوائت والصوامت اعتراضية: لأنها تتكون من اعتراض للهواء الخارج من الرئتين بحاجز، في حين أن الصوائت أصوات انطلاقية لأنها تتكون من غير ما اعتراض.

والأساس الثاني يكمن في اتحاذ المخرج أو تقاربه، ولكل حرف مخرجه الصوتي، فما تكون من خارج الفم؛ أي الشفتين أو الشفة الواحدة، هي حروف الباء، الميم والفاء، وما تكون في وسط الفم (بالأسنان أو اللثة أو سقف الحنك) هي التاء، الدال، الطاء، النون، الضاد، الجيم، الشين، اللاّم، الرّاء، الثاء، الذال، الظاد، السين، الزّاي، الصاد والياء. وما يتكون بعد الوسط (بالطّبق واللهاة) هي الواو، الكاف، القاف، الغين والخاء، ومنها كذلك ما يتكون في

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص50.
(2) الصيغ المصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، مكتبة بستان المعرفية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص6.
(3) علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، ص154.
(4) أنظر: الصرف وعلم الأصوات، ص154- 155.

نهاية المجرى النطقي (بالحلق أو الحنجرة) وهي: العين، الحاء، الهاء والهمزة؛ وطبقة الهمزة تجعلها تحتل محل الواو والياء والألف أحيانا[1].

وقلّما يتم الإبدال بين صوتين أو أصوات من فئتين مختلفتين هما أصوات الحلق خصوصا.

فظاهرة الإعلال والإبدال هي إحدى الظواهر اللغوية التي جمعت بين الصرف والصوت، ومن هنا نلمح أهمية الدراسة الصوتية في البحث الصرفي خاصة، والبحث اللّغوي عامة، ويمكن القول أن **"أية دراسة على أي مستوى من مستويات البحث اللّغوي تعتمد في كل خطواتها على نتائج الدراسة الصوتية"[2].**

ويمكن أن نظيف ظاهرة لغوية أخرى زيادة على الإعلال والإبدال وهي ظاهرة الإدغام وهو: **"تقريب صوت من صوت"**[3].

والملاحظ على هذا التعريف أنه عرّف الإدغام من الناحية الصوتية والإدغام هو كذلك إدغام حرف في حرف آخر من الكلمة، وبذلك تكون ظاهرة الإدغام في مستواها الصوتي تضاهي المستوى الصرفي فكما أن الإدغام يؤثر في الصوت وفي أحرف الكلمة يؤثر كذلك في الميزان الصرفي، والصيغ الصرفية التي تؤول إليها الكلمة وذلك نحو[4]:

قَرَّبَ ⟵ فَعَّلَ

احْمَرَّ ⟵ افعَلَّ

اطمأنَّ ⟵ افعلَلَّ

مُتَخَرِّجٌ ⟵ مُتَفَعِّلٌ

اقشعرَّا ⟵ فعلَلَّ

متوعِّدَ ⟵ مُتَفَعِّلٌ

(1) الصرف وعلم الاصوات: دزيرة سقال، ص156.
(2) علم الأصوات: كمال بشر، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص605.
(3) الخصائص: إبن جني، ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ص139.
(4) علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، ص58.

وبذلك يكون "**الإدغام في رؤيته الصوتية تطويل الصوت الصامت، ولذلك فإن الأصوات المدغمة تسمى بـ (الصوامت المضاعفة)**"[1].

إن كل من الإعلال والإبدال والإدغام ما هما إلاّ ظاهرتين لغويتين تمثلان أنموذجا للتداخل بين الصرف والصوت والعلاقة التي تربطهما، أي: "**إنه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف بدون تحديد صوتي لعناصره**"[2].

فالعلاقة القائمة بين علم الصرف وعلم الصوت هي علاقة تأثير وتأثر متلازمين إذ "**تلعب الحقائق الصوتية دورا بارزا في تحديد الوحدات الصرفية**"[3].

ونحن إذا ما تناولنا جانبا من قواعد الصرف أو بابا من أبوابه نجد أن علم الصوت يخوض فيه ويدعمه بالتفسير والحجة.

(1) المرجع نفسه، ص58.
(2) علم الأصوات، ص605.
(3) علم الأصوات: كمال بشر، ص605.

يعد كتاب "المنهج الصوتي للبنية العربية" من أهم الكتب التي لقت رواجا لدى الكثير من القراء بصفته كتاب قيم من حيث أنه يعالج مشكلات لغتنا العربية من جهة الصرف، بالإضافة إلى أن هذا الكتاب جاء بنظرة جديدة للصرف تخالف نظرة القدماء له إلا أنه لقي ما يكفي من النقد والتقويم لدى العديد من اللغويين المحدثين ونذكر منهم: "سعد عبد العزيز مصلوح" الذي نقد "**عبد الصبور شاهين**" في كتابه "**المنهج الصوتي للبنية العربية**" من خلال أربعة مواضع مهمة وهي الخلط بين المادة والتقعيد والمعطيات الصوتية الحديثة إضافة إلى المنهج الصوتي والقضايا الصوتية التي تفسر مشكلات الصرف العربي، وهذا في مقال له تحت عنوان المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف نقد وتقويم بحيث أبرز فيها أهم الملاحظات اللسانية الموجهة لكتاب "**عبد الصبور شاهين" والذي يقول في فاتحة هذا الكتاب: "وهذا الكتاب أهل ولاشك لأن يكون موضع النظر؛ وهو أهل لذلك أولا بحكم انتماء مؤلفه إلى المجال الأكاديمي، وهو أصل لذلك ثانيا بحكم موضوعه الذي يقع في الصميم من مشكلات لغتنا العربية الشريفة وبحكم ما يحمله في عنوان من إشارة واضحة تستيقظ النظر إلى 'رؤية جديدة في الصرف'"**[1].

أي أن كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية قيّم من حيث الدراسة لأنه تطرق إلى أهم موضوع وهو الصرف.

1. الخلط بين المادة والتقعيد

1.1.من باب العنوان

إن عنوان الكتاب أثار جدلا كبيرا من خلال أنه يجب أن يكون دالا على ما فيه، بالإضافة إلى تلخيص محور المشكلة التي جاء لمعالجتها ومن خلال الوقوف الطويل على عنوان هذا الكتاب نجد أن هناك دليلا كبيرا على ذلك لذلك تم طرح السؤال[2]،لا يجد هناك سبيل لفهمه لأن العنوان المنهج الصوتي "للبنية العربية"وحده يثير أكثر من إشكال و هل ما يتضمنه الكتاب هو المنهج بمعناه الحقيقي أو أنه مجرد منهج عام؟ بالإضافة إلى هذا هناك خلط حقيقي بين المادة والتقعيد وعنوان الكتاب دليل كبير على ذلك لدى طرح السؤال التالي: هل المنهج هو منهج للبنية العربية أم لدراسة البنية العربية في حد ذاتها؟ وهذا الفرق واضح بين الأمرين كما نجد أن هذا الخلط تجاوز العنوان إلى تفاصيل الموضوع من خلال التداخل بين المادة اللغوية من جهة والضبط والتفسير من جهة أخرى لأن ما يحتاج إلى منهجا خاص به في هذه الحالة هو الضبط والتفسير لهذه المادة لأن المادة اللغوية ظاهر اجتماعية، وهذا كله جعل المؤلف سعد مصلوح ينظر في عنوان الكتاب، إذ أن البنية لا منهج

(1) في اللسانيات العربية المعاصرة: سعد عبد العزيز مصلوح، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص93، 94.
(2) أنظر: نفس المرجع، ص 95.

لها أي أن المنهج وسيلة للدارس والباحث يستعين بها في الدراسة المقدمة، ولعل ما يدعم هذا الرأي قول عبد الصبور شاهين في وصف منهجه: "**الصورة الواقعية سلوك اللغة**"[1].

ذلك أن المنهج المتبع عنده يحقق السلوك اللغوي في الواقع ويعتبر المادة اللغوية واحدة بالإضافة إلى أنه من اجتهاداته ومنطلقاته.

2.1. من باب مضمون الكتاب

إن الخلط بين المادة والتقعيد –كما ذكرنا- قد تجاوز عنوان الكتاب إلى المضمون في حد ذاته وهذا من خلال مقدمة الكتاب "**رؤية جديدة في الصرف** " التي يتحدث فيها عن تعليم اللغة الانجليزية حيث يجد أن حروف الهجاء في الانجليزية تسمى بالأصوات لا بالألقاب ومثال ذلك الرمز (**H**) وهو (الهاء) وليس أتش والرمز (**W**) وهو (الواو) وليس دبليو، وقد قال في هذا الموضع إن هؤلاء المدرسين استطاعوا أن يثيتوا قدراتهم على تغيير الواقع ذلك أن معلموا هذا الاتجاه لهم وجهة نظر خاصة بهم بالإضافة إلى وسيلة الإقناع التي جعلتهم يثبتون قدرتهم على التغيير.[2]

3.1. من باب النقاش بين المؤلف وعلماء السلف

إن ما ذكرناه سابقا يعطينا شيئا مهما وهو النقاش بين "عبد الصبور شاهين" وعلماء السلف وهذا من خلال عدة مسائل منها: [3]ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة التي يسميها الضمائر الحركية بينما يسميها القدماء ضمائر مبنية على السكون لأن كلمة الحركية تتعارض مع مصطلح السكون تعارضا معجميا.

وهذا ما يؤكده قول "عبد الصبور شاهين": "**إن الحركة لا يمكن تصور خلوّها في ذاتها منها**"[4]. بناء على هذا لا يجوز للقدماء أن يعترضوا على ترجمة ما يسميه الأوروبيين consonand (الصوامت) مثلما جاز لعبد الصبور شاهين الاعتراض على مصطلح القديم، ولهذا نجد سعد مصلوح يقول: "**إن الصوت لا يمكن خلوّه في ذاته منه**"[5]. طردا للقياس بالإضافة إلى أن الخلاف القائم بين المؤلف وعلماء السلف هو خلاف بالخطأ والصواب ويكون منهج المؤلف اجتهادا منه للبحث عن وسيلة أمثل ولهذا لابد من القول: " **بأنه لا يوجد منهج أفضل من منهج إلا بإفادته من التقدم العلمي بعامة وبقدرته على ضبط المادة اللغوية**"[6].

(1) نقلا: عن اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص97.
(2) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، شاهين عبد الصبور، ص97.
(3) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: سعد مصلوح، ص98.
(4) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص16.
(5) أنظر: المرجع السابق، ص99.
(6) المرجع نفسه ، ص20.

ولهذا أكان يجب على عبد الصبور شاهين –من خلال ما تقدم- أن يختم مقدمة الكتاب بقوله: **"إن محاولة الدفاع عن القديم ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة محنطة مآلها التحليل... بل كل همّنا هو اللغة الحيّة الفصحى من حيث هي استمرار ونظام"**[1].

فإذا كان له حق من خلال هذا القول فالقدم والحداثة في المنهج شيء واحد أما اللغة الحية ومادتها شيء آخر؛ لأنها قد تعالج مراحل متقدمة ومتأخرة من أطوارها بمنهج قديم.

2. نقد المعطيات الصوتية الحديثة

1.2. من باب الكلمة والصوت

لقد تحدث المؤلف كثيرا عن المعطيات الصوتية الحديثة وقام بتطبيقها على أبواب الصرف لهذا عمد **"سعد مصلوح"** على توجيه النقد لهذا الجزء من الكتاب حيث نجد المؤلف قد حدد العلاقة بين الكلمة والصوت قائلا: **"من المعروف أن الكلمة تنتهي في عناصرها إلى الصوت اللغوي"**[2] ولهذا تم طرح السؤال هل يمكن أن تنتهي الكلمة في أبسط عناصرها إلى صوت لغوي؟ إذا كان كذلك فهو كذلك وقد تفطن المؤلف إلى إيراد هذا الاعتراض مستدركا قوله بقول آخر: **"ووصف الصوت بأنه لغوي حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية التي تصدر عن الكائنات غير الإنسان"**[3].

إلا أن هذا الاستدراك في حاجة إلى استدراك آخر لأن ذكر الكلمة في الدرس اللغوي ينفي إخراج الأصوات اللغوية من تعريف الكلمة بمفهوم المصطلح اللغوي.

بالإضافة إلى هذا نجد أن الطريقة التي عولج بهذا كل من الكلمة والصوت الغوي تمثل الصيغة العامة لجميع التعريفات اللغوية الواردة في هذا الكتاب، لأن المؤلف لم يعتمد على أهم المراجع المتخصصة أو المعجمات وسد أخطاءه بألوان من الظّن وهذا ما سنجده في باقي المعطيات.

2.2. من باب الصوامت والحركات

من خلال ما قدمه المؤلف في تعريفه للصوامت والحركات من خلال القول: **"إن الأصوات التي تتكون منها الكلمة تنقسم بالضرورة إلى نوعين: نوع الصوامت ونوع الحركات..."**[4] وبناء على هذا التعريف يتضح لنا ما قدم في باب الكلمة والصوت من خلال الاستعجال والاستسهال الصعب في شأن التعريف بهذه المصطلحات.

(1) في اللسانيات العربية المعاصرة: سعد مصلوح، ص102.
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص26.
(3) المصدر نفسه، ص 27.
(4) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص30.

من خلال هذا هل يزداد القارئ معرفة بحدود التمييز بين النوعين إذا قيل له ما قيل؟ وهل كل مصطلحي الفرنسية (voyelle/ consonne) كافيتان في رفع الغموض حول التعريف السابق، وهل تعريف المؤلف للصوامت والحركات بالعربية مبينا حتى يفرغ إلى المصطلحات الفرنسية ليزيد الإلباس إلباسا، وهل كان عليه أن يعود إلى بعض المراجع والمعجمات الفرنسية؟ أو إلى بعض الكتب العربية ليعطي للقارئ صيغة علمية واضحة[1].

3.2. من باب العلاقة بين الفوناتيك والفونولوجيا

لقد عمد المؤلف في وصف العلاقة بين الصرف والصوت من خلال قوله الغامض: **"لكي نتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغي أن نتتبع عناصر النطق اللغوي، ابتداء من الصوت المجرد الذي يقوم بدراسته علم الأصوات العام ثم الصوت وخصائصه السياقية، وما ينشأ عن مجاورته لغيره من تأثير بغير صفاته وإن لم يغيّر من دلالته..."** [2].

ومن خلال هذا القول نجد أن المؤلف قد حدد مهمة الدراسة الفوناتيكية بانها دراسة الصور المجرد وهذا عبارة عن غموض؛ لأن التجريد معناه الوصول من الكم الفيزيائي المتصل إلى تحديد وحدات النظام ومن هنا تكون عبارة المؤلف جديرة بالانصراف إلى الدرس الفونولوجي لا إلى الدرس الفوناتيكي.

4.2. من باب دلالة الفونيم والتقابل الفونيمي في لهجات اللغة العربية

أثبت **"عبد الصبور شاهين"** أن للفونيم دلالة وهذا من خلال القول الواضح له: **"إن التأثير السياقي الذي ينشأ عن مجاورة الصوت لغيره يغير من صفاته وإن لم يغير من دلالته"**[3]. أي أن المؤلف يؤكد بوجود دلالة الفونيم في غير موضع من هذا الكتاب وهذا من خلال الاختلاف في الدلالة بين الكلمتين "قال" و"كال" ومن هنا لا يمكن أن تصاغ صلة بين الدلالة الأولى وفونيم القاف والدلالة الثانية وفونيم الكاف. وإنما القول هو الاختلاف الموجود بين دلالة الأولى عن دلالة الثانية مرتبط بتبادل القاف والكاف مع ثبوت باقي الفونيمات.

بالإضافة إلى هذا فإن المؤلف يرى رأيا آخرا في موضع الفونيم وهذا من خلال قوله: **"إن مجموعة أشكال الصوت الواحد تشكل على اختلاف السياقات واللهجات وما يعرف بالفونيم"**[4].

ومن خلال هذا يتجلى الخطأ الذي وقع فيه المؤلف، لأنه مهما تكون مجموعة أشكال الصوت الواحد فونيما بالإضافة إلى هذا فمن المستحيل أن يحتل الصوت الواحد مواقع

(1) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة: سعد مصلوح، ص103.
(2) المرجع نفسه، ص105.
(3) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص133.
(4) المصدر نفسه، ص134.

مختلفة على خرائط التوزيع الفونيمي في لهجات اللغة الواحدة، وأمثلة ذلك كثيرة منها: التداخل الفونيمي بين الهمزة الأصلية المناظرة للقاف في لهجة القاهرة[1] وبين الدال والذال المناظرة للجيم في لهجة صعيد مصر، وقيام الفونيم (g) مناظرة للجيم الفصيحة. ولهذا هل يمكن مع كل هذا أن يقال أن مجموعة أشكال الصوت الواحد تشكل على اختلاف السياقات واللهجات ما يعرف بالفونيم.

5.2. من باب الجهر والهمس

قد عمد المؤلف في كتابه **"المنهج الصوتي للبنية العربية"** أن الفرق بين الجهر والهمس واضح وذلك من خلال وصفهما من الخصائص الفارقة بين الأصوات العربية على الرغم من أن موقع الحركات من تصنيف الأصوات بحسب الجهر والهمس ولهذا نجده في هذا الباب يقول قولا لم يقل به أحد من قبل: **"الجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء"** أي أن اشتما الحركات على بعض الاحتكاكات العشوائية التي لا يمكن تجنبها في انطلاق الهواء كما نجده تحدث عن الوتران الصوتيان وهذا من خلال مرور الهواء بهما عن طريق الذبذبة والتي بدورها تنتج الصوت المجهور وإذا لم يتحركا فإنهما ينتجان الصوت المهموس. لكن هناك التباس واضح لأن الهمس لا ينتج بالضرور من عدم تحرك الوترين الصوتيين لأنهما قد يتحركا لإنتاج صوت مهموس كالهاء مثلا. بالإضافة إلى الفرق بين الجهر والصوت المجهور والهمس والصوت المهموس؛ لأن تحرك الوترين الصوتيين في صورة ذبذبة ينتج الجهر وعدم التذبذب ينتج الهمس، مع كل هذا فإن العجلة واضحة لدى المؤلف لأن إغفاله عن المعطيات التجريبية الحديثة واضحة. وهذا من خلال سد الثغرات التي وقع فيها بالظن والتوهم[2].

3.نقد الأساس المنهجي للكتاب وأهم الملاحظات حول التفسير المقطعي للواحق الصرفية

1.3. نقد الأساس المنهجي للكتاب

[3]إن عنوان الكتاب تصدرته كلمة **"المنهج"** وهذا تأكيدا منه على المنهجية التي قدمها إلى قراء العربية كما يؤكد على أن المنهج جاء نتيجة لمعايشة طويلة منذ أن كان يعدّ رسالة الدكتوراه ولهذا كان يعتقد أن منهجه محكم البناء وواضح الملامح، بالإضافة إلى أنه يستطيع

(1) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص106.
(2) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص107.
(3) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص111، 112.

مواجهة كل النقد الموجه إليه إلا أن هناك خطأ نبّه إليه المؤلف وهو غموض وظيفة كل من علمي الفوناتيك والفونولوجيا؛ لأنه جعل مهمة العلم الأول دراسة الأصوات المجردة، ومهمة الثاني دراسة الأصوات في سياقها، ولهذا جاء الأساس المنهجي مقلوبا فاختلطت الأمور وتذبذبت النتائج. وهذا ما جعلنا نبدأ بتحرير مسألة ما يسمى بالصوائت المزدوجة والتي أطلقها ترجمة للمصطلح الانجليزي diphtongs من خلال بعض المصنفات الصوتية العربية وهذا من غير التمييز بين جانبين هما الجانب الفوناتيكي والجانب الفونولوجي والتمييز بين الجانبين ضرورة منهجية لا يمكن تجاوزهما لأنه ناذرا ما يتعارض التصنيف الوظيفي للصوت مع التصنيف الفوناتيكي. وقد حمل هذا كله من خلال طريقة الأمريكي "**K.Pike**" من خلال اقتراح منظومتين مختلفتين تختص كل واحدة منهما بمستوى تحليلي مناسب بالإضافة إلى هذا كله فإن الأخذ بالمبدأ الموجود في كتاب "**دراسة السمع والكلام**" الذي خصص للمستوى الفونيتيكي المنظومة (صائت/ صامت) في مقابل المصطلحين الانجليزيين vocoid /contoid ثم نجعل للمستوى الوظيفي منظومة مخالفة هي (حركة/ ساكن) في مقابل المصطلحين الانجليزيين vowel/ consonant. لأن التمييز يمكن أن تعرف به الصوائت المزدوجة ولكن لا تعرف الحركات المزدوجة.

كما نجد معظم الوصفيين -الذين يتبنى الكاتب بعض منطلقاتهم- يستعملون تراتيبية النظم اللغوية التي تفرض النظر إلى الفونيمات وليس إلى الفونات على أنه المادة التي تتشكل منها الوحدات الصرفية وبذلك يكون الفونيم مرحلة وسيطة في التحليل بين المستوى الفوناتيكي والمستوى الصرفي كما أن الفونيمات التي تشكل المورفيمات أو الصيغ يمكن أن يعرض لها تبدلات وتحولات صوتية بحكم الجوار الصوتي، وقد اقترحت مصنفات الوصفيين لعلاج ذلك المستوى الخاص بالتحليل والذي أطلق عليه المستوى الصرفي الفونيمي.

ولقد جاء الأساس المنهجي لهذا الكتاب مقلوبا –كما سبق الذكر- لأن المؤلف حدد مهمة الدراسة الفونيتيكة بأنها دراسة الصوت المجرد وجعل للدراسة الصرفية مهمة دراسة الأصوات وهذا من خلال سياقاتها[1].

بالإضافة إلى كل ما تقدم فإن هناك مجموعة من الملاحظات اللسانية التي احتوت عليها الصفحة الثلاثين والواحد والثلاثين من الكتاب على مجموعة من النصوص المضطربة التي كانت فيها بعض الآراء متذبذبة وهذا من خلال عدم الترابط المنطقي من خلال تشخيصه لخصائص الواو والياء قائلا: "**إن الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يسمى بالواو والياء**"[2].

(1) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص113.
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص20.

ويقول أيضا: "**إذا كانت الواو والياء هما الانزلاق بين الحركتين فمن البديهي أنها ليست حركة كاملة بل هو صوت بيني**"[1].

ثم يقول: "**إن الانزلاق قد يكون نهاية مقطع في مثل 'بنيت' و'قوم' أو بداية مقطع في مثل 'واعد' و'ياسر'**"[2].

من خلال هذه الأقوال يتضح لنا جليا بأن المؤلف ينفي الفونيم عن الواو والياء ويقول بأنهما مجرد انزلاق بين حركتين وأن كليهما صوت بيني بالإضافة إلى هذا لو أنه حدد مراده هنا بأنه يقدر وصفا فونيتيكيا خالصا إلا أنه يعود إلى معالجة الصيغ الصرفية من زاوية الوصف الفوناتيكي المجرد لأن في هذا القول يبدأ اضطراب وتناوش بين مستويات التحليل اللغوي. كما تحدّث في موضع آخر عن الفعل المضارع المحتل الآخر بالواو والياء ويقر بأنهما عارضتان في المعتل المنصوب أو كما يشير هو بعبارة طارئتان وليس بأصليتين كما أنهما خلقتا من مجرد اقتران حركة الإعراب بحركة عين الفعل وهذا ما يؤكد نفي أي كينونة فونيمية للواو والياء. والفعل المعتل يرتد إلى أصل واو أو ياء حين يريد أن يطرد الباب فلم يستقم له ويبدو له ذلك عند إسناد المعتل الواوي أو اليائي إلى ألف الإثنين كما في: "**يمضيان**" و"**يدعوان**" وتحليله هذا مقبول لوقوع ألف التثنية عقب كسرة عين الفعل الأول وضمة عين الفعل الثاني لكن تحليله اصطدم بمشكلة إسناد المعتل نحو "**يسعى**" إلى ألف الإثنين وهنا وجدها قد أعقبت بفتحة عين الفعل[3].

فالحركتان المتعاقبتان إذن متجانستان ولا يمكن نشوء معنيين مختلفين إلا بالمعنى الصحيح فيما بعد أدرك أن الانحراف في مثل "**يسعيان**" لازمة ألزم وجودها منع تتابع ثلاث فتحات وهنا عندما نطرح السؤال عن المؤلف: لما كان الإنحراف الحاصل في "**يسعيان**" يائيا ولم يكن واويا عندما كانت علة اجتلابه هي كراهية تتالي ثلاث فتحات فقط وهنا نجده يصدر اعترافا ينقض عليه مقولته من أساسها، فيقول: "**لا ريب أن لامات هذه الأفعال ذات علاقة بأصلها يائية أو واوية**"[4].

وقد أعطى الدارس البدائل التي يتمثل بعضها في أن المسألة تتعلق بأصل واوي أو يائي فما الداعي لهذا المنهج.

(1) المصدر نفسه، ص21.
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص22.
(3) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص114، 115.
(4) نقلا عن: في اللسانيات العربية المعاصرة، المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص20.

كما نجد المؤلف نفسه يلجأ في الحالات التي تعيقه عن التحليل بانحراف يتماشى مع مقولته إلى الاحتفاظ بالأصل الواوي أو اليائي بعد أن عدل عليه وأنكره، والمؤلف قد لجأ إلى هذه الحيلة عدة مرات مثل معالجة تثنية الاسم المقصور كالفتى والعصى. فعمل على عودة الواو والياء وخلّصهما من صفتي الطروء والعرضية وأعطاهما لقب لام الكلمة لكي تستقيم له الأمور. فقال الدارس: فلما كان هذا كله، فما معنى النهج الصوتي المخترع؟ وما الغاية من الإطاحة بالرؤية الجديدة والمنهج الصوتي؟. وقد أفرز هذا التداخل والاضطراب على طبيعة الرموز التي استخدمها المؤلف لتدوين المادة اللغوية في كتبه متخذا هدفه منه رفع اللبس، غير أن طريقته كانت هي السبب في اللبس وليس المانع له. ومن المعروف إنه من أساسيات الكتابة الصوتية التفريق بين نوع منها يقال له الكتابة الفوناتيكية وآخر يقال له الكتابة الفونيمية وتدون رموز الأول بين معطوفتين [-]، أما الثاني فبن مائلتين /-/. وهذا التفريق ليس زائدة علمية يمكن الاستغناء عنها بل ضرورة منهجية لابد من إحداثها ليتبين للقارئ بالنظر المجرد إلى نوع محدد من المستويات الذي يتفحصه الباحث بالحديث. وهذا الخلط بين الفوناتيكية والفونيمية والصرفية قد أوقع المؤلف بأخطاء متراكبة[1].

وقد تأسف الدارس في اقتباس هذا الوصف عنه بأن الخلط عنده قد ظهر جليا في استخدام المؤلف الرموز المرادفة للواو والياء وهي جوهر الكتاب وأساسه، وذلك لتظهر له استقامة القول بالانزياح الظاهر حيث يستخدم الرمزين ua في مقابل الواو، وia في مقابل الياء.أما حين يتعذر عليه القول بالأصل الواوي أو اليائي فانه يلجأ إلى الرموز المتداولة بين الناس فيستخدم الرمز wa في مقابل الواو، ya في مقابل الياء

لكن المؤلف كثيرا ما يستخدم النمطية في الكلمة الواحدة، غير أن أثر هذا الاضطراب لم يظهر في تدوين المادة بالرموز فقط، بل هو في آراء المؤلف عن الواو والياء بوصفهما صوتين انزلاقيين.

ففي نظره كلاهما يخلقان من اقتران حركة بحركة، وهو إعدام ظاهر لكينونتهما الفونيمية غير أنه يرجع بعد أسطر قليلة ليقول: "**إن كلا الصوتين من الناحية الصوتية نصف حركة ومن الناحية الحركية نصف صامت**" وبعد سطر يصفهما بأنهما: "**صامتان اعتباريان**". ثم بعد سطر واحد فقط يرجع ويحذف صفة الاعتبارية ويصرح ويعترف لهما بالصامتية المطلقة فيقول: "**والواقع أن كونهما من الصوامت ليس مجرد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتي**"[2].

فالاختلاف في أمر الصوتين بدا واضحا بادئا بعدمهما "**مجرد انزلاق بين حركتين**" وخالصا بكليهما صامتا كامل الصامتية وإن هذه الصامتية ترجع إلى التحليل الصوتي.

(1) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص116، 117.
(2) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص118.

ويكفيك هذا دليل على اضطراب التحليل وتشابك المستويات وبقي أن نقول: أن المؤلف لم يكن له حظ حتى في مجرد الوصف الفوناتيكي للواو والياء. وهذا هو السبب الذي أدى بنا إلى قبوله واستكشاف بيانه من قبل. ثم إنه استخلص في مجمل تشخيصه لهذين الصوتين: [1]"**إن مجرد الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يسمى بالواو والياء وأنه إذا كانت الواو والياء هما الانزلاق بين الحركتين فمن البديهي أنهما ليست حركة كاملة بل هو صوت يبنى**".

وخلاصة الخلط كانت في أمرين: الأول أنه أعلن بأن الواو والياء هما الانزياح بين الحركتين بمعنى two vowels غير أن الانزياح يكون في النتيجة لحركتين بمعنى tow mevements وذلك بانتقال اللسان من نقطة إلى نقطة أخرى داخل منطقة الحركات والثاني: أنه إلحاحه الذي لا معنى له على صفة البينية، فهي توسّط بين حالتين، ومن غير الممكن القول أن صفة البينية للواو والياء هي انزلاق بين حركتين من جهة ومن جهة أخرى ما ورد في قول المؤلف سابقا. فكيف يمكننا تحقيق البينية في بداية ونهاية المقطع؟ وأين نجد الحركات التي تدل على حدوث الانزلاق بين الواو والياء.

فالبينية إذن ليست شرطا للشكل الصوتي ولقد بقي له أمر واحد وهو المنهج الصوتي فقد أبقى المؤلف على التجديد والهدم من أجل الأجيال الناشئة فقال: [2]"**ما أكثر ما يستحق إعادة النظر بل الهدم في مجال هذين العلمين مما يبغضّهما إلى الناشئة، ويغرس في أنفسهم مشاعر اللامبالاة بدرسهما، وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد**".

ولقد أقر المؤلف أنه خلال مشواره أنه كلما تناول مسألة صرفية وجد لها "تصور آخر أقرب إلى العلم، وأكثر قبولا في ذهن الطالب. والسؤال يبقى مطروحا حول أمرين: الأول تلقين الصرف والنحو للناشئة والثاني غرض المنهج الصوتي هو التعليم، فأي الأمرين أسهل في الاستيعاب للناشئة أن يقال في إعلال "**قال**" و"**باع**" وما شابههما فقد تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فأصبحت ألفا عند القدماء؟ أم قول المؤلف: "**سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض**"[3].

والمنهج التقليدي هو الأيسر على الأجيال الناشئة والمتفوق على المنهج الصوتي المقترح، والمؤلف نفسه يشاركنا فيه من خلال الدعوة بالتيسير وتبسيط الصرف والنحو بالنسبة للناشئة. فأحس أن منهجه المقترح فيه نوع من الصعوبة الأمر الذي أدى به إلى التراجع عن دعوته فقال: "**وليس من الضروري أن يكون هذا المنهج أيسر من سابقه، فالمهم هو أن تبلغ الصواب في فهم مسائل اللغة مهما كلفنا ذلك من جهد ومشقة**"[4].

(1) رؤية جديدة في الصرف: شاهين عبد الصبور، ص30، 31.
(2) رؤية جديدة في الصرف: شاهين عبد الصبور، ص08
(3) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص119.
(4) المصدر السابق، ص11.

والأمر المهم في التمييز بين الاتجاهين المعياري والوصفي في النظر إلى مسائل اللغة منعدم وكثير في المنهج الصوتي.

ملاحظات حول التفسير المقطعي للواحق الصرفية

المؤلف قدم تفسيرا خاصا به لبعض اللواحق الصرفية العربية وذلك حسب فهمه للنظام المقطعي العربي. ففكرة التفسير المقطعي للواحق والمباني هي المفهوم الثاني لفكرة الانزلاق التي علل لها المؤلف على طريقته الخاصة الإعلال والإبدال. أما في الفقرة الثالثة فقد تطرق إلى مدى نجاحه فيما تناوله.

ويمكن القول بأن أهم قضيتين في الكتاب حسب المؤلف هما: النسيج المقطعي للكلمة العربية في التفسير. فالقضية الأولى وردت بما سماه بقوله: **"رأينا في نون التوكيد"** أما الثانية فتحت عنوان "المصدر الصناعي". فالمؤلف يقول في نون التوكيد: **"إن نون التوكيد تثير مشكلة كان ينبغي أن تتناولها بحوث الصرفيين أولا وقبل كل شيء (...)، والعمليات النطقية المتفاعلة وهي أمر خفي كذلك عن ملاحظة كثير من المحدثين"**[1].

فمن خلال هذه المقدمة أشار المؤلف إلى قضية نون التوكيد وما تفعله التي من خلالها اعتذر من القدماء لأنهم لم يتنبهوا إلى مشكلة كبيرة وواضحة ويتساءل عن السبب الذي لم يسمح لهم بملاحظة غرابة النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة الذي لاحظه هو بأنها تتكون من صامتين متتابعين وحركة كما يقول: **"شكل مرفوض أساسا في اللغة"**[2]. غير أن نون التوكيد الخفيفة وفي العربية لا يوجد شيء مثل هذا، وهذا ما يبين له مجافاة كلتا اللاحقتين لطريقة اللغة في نسج مقاطعها، فيطرح سؤالا فما الحل لهذه المشكلة؟ هنا يقترح حلا يقول فيه: "لتصحيح النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة أن لابد من البدء بهمزة لتصبح "أن" وهي الناسخة الهامة للتوكيد أخت "إن" مع تفريق مهم يتجلى في قوله: **"إن الهمزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجملة همزة قطع، وهمزة هذه حين تلحق الفعل همزة وصل، مع فارق آخر، بينهما وبين كل همزة وصل عرفتها اللغة العربية، هو أن همزة نون التوكيد لا تظهر مطلقا لأنها مدرجة في الكلام، لا يبدأ بها أبدا"**[3]. وهذا هو مقال المؤلف المعنون ب"رأينا في نون التوكيد" الذي يشابه مقالا في المصدر الصناعي وياء النسبة التي تعمل عمل نون التوكيد. وللتخلص من هذه المشكلة يضع المؤلف حلا مماثلا بقوله: **"والذي أراه في هذه المسألة هو أن أصل هاتين الأداتين (يعني ياء النسبة ولاحقة المصدر الصناعي) هو 'أي' و'أيّة'"**[4] وسبب التناسب من وجهة نظر المؤلف هو أن: **"أي الموصولة بمعنى 'كل'، أو هي تفيد الشيوع والاستقصاء في قولنا: أي بشر، أو أي رجل من مصر، فالوصف بها حين تلحق بالإسم في (مصري) صادق على كل من يحمل هذه الجنسية؛ فهو وصف**

(1) رؤية جديدة في الصرف: شاهين عبد الصبور، ص98.
(2) المصدر نفسه، ص100.
(3) رؤية جديدة في الصرف: شاهين عبد الصبور، ص988.
(4) المصدر نفسه، ص112.

شائع شامل" حيث: **"يكون أصل كلمة مصري هو 'مصرأي' ثم 'مصرَي' بفتح الراء ثم 'مصرِي' بكسرها لمناسبة الياء"**[1]. ومن خلال هذا العرض الذي قدمه المؤلف يتضح لنا كيف ظهرت مشكلة مجافاة اللواحق للنظام المقطعي العربي من عدم والحلول الهشة التي أتى بها المؤلف تحل هذه المشكلة ومن أولويات المبادئ التحليل المورفولوجي عند الوصفيين التمييز بين نوعين من المورفيمات الأول: المورفيمات الحرة، والثاني: المورفيمات المشروطة، وهذه الأخيرة مورفيماتها متصلة غير مستقلة بنفسها. وبما أن مفهوم النسيج المقطعي يتعدى حدود الكلمات المستقلة، فكيف لا يتعدى حدود الفعل إلى نون التوكيد. الأمر الذي يجعلنا ندرك أن اللغة العربية يوجد فيها عشرات اللواحق التي لقيت اهتمام المؤلف وكلها مغاير لما سمّاه بالنسيج المقطعي. فلماذا لم يقترح حلولا خاصة بها؟ وما رأيه في اللواحق التي تتفق أوصافها المقطعية الخاصة بنون التوكيد وياء النسبة ولاحقة المصدر الصناعي؟ التي جعلها مشكلة وما هي بها.

لكن الأمر الذي يدعو إلى الحيرة حقا هو أن المؤلف يتقن إلى ذلك بالنسبة لعلامات الإعراب والتأنيث في مقدمة كتابه وعلّق عليه بقوله: **"قد يستثنى من ذلك علامات الإعراب والتأنيث وهي لواحق تندمج بنيتها المقطعية ولا تستقل بنفسها"** وهل اللواحق التي سبق ذكرها تندمج في البنية المقطعية للكلمات ولا تستقل؟[2].

ونخلص في الأخير بأن هذه المشكلات التي اختلفت وتسببت في تعيير القدماء لا تستحق حتى العناء، فالمؤلف يلقي في وجه الكل عبارات الزهو والتعجب فيقول: **"وأبادر إلى القول بأن أحدا لم يتصور هذه المشكلة من قبل، ولم يطرح عنها سؤال ما على مدى تاريخ الثقافة العربية كلّه"**[3]. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هل فهم المؤلف لماذا لم يجد القدماء حلا لهذه المشكلة؟ فالجواب هو أنه لا توجد أية مشكلة.

فالدارس أوجز الطاقة لهذه الدراسة، فقد أبدى رأيه في الرؤية الجديدة في الصرف العربي مع بعض التحفظات. وهذا كان تلبية لنداء المؤلف المتضمن في أواخر عمله حيث يقول: **"وأخيرا فهذه رحلتنا في عالم منهجنا الصرفي الجديد الذي أرجوا أن يتقبّله الدارسون قبولا حسنا، وأن يمدوّني من استطاع منهم بما يلحظونه من خلل أو هنة، هنا وهناك فليس الكمال من صفاتنا نحن البشر"**[4].

(1) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص122.
(2) أنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص123.
(3) المنهج الصوتي للبنية العربية، شاهين عبد الصبور، ص115.
(4) في اللسانيات العربية المعاصرة، سعد مصلوح، ص124.

وأخيرا نجد الدارس يصرح بأنه يريد الاعتذار على طول الدراسة لكن المؤلف خلّصه منه حين أفصح في تواضع هو بأمثاله من العلماء جدير: **"أنه سوف يكون سعيدا جدا إذا أهدى أحدهم إليه أخطاءه"**[1]. وهذا ما فعله الدارس.

(1) المصدر نفسه، ص20.

1.مضمون وأهمية الكتاب

يعد كتاب رؤية جديدة في الصرف من أهم الكتب في تاريخ الفكر العربي الحديث، وهذا من خلال تعدد أغراضه ومواضيعه الدقيقة والمفيدة، كما يعد من الكتب التي لا يمكن إدراك غايتها بيسر إلا بعد تمحيص وتدقيق والقراءة المعمقة له.

ومما لاشك فيه أن "عبد الصبور شاهين" أحد الأعلام العربية المحدثين الذين بلغوا مرتبة من مراتب التنظير في البحث والدقة في الدراسات اللغوية وخير دليل على ذلك كتابه: "رؤية جديدة في الصرف العربي".

الذي حاول فيه الدفاع عما هو جديد بعيد عن الآراء القديمة التي مست معظم العلوم بالإضافة إلى هذا كلّه يجب الوصول إلى الحقيقة وهذا ما يتضح في قوله: "**إن المهم دئما الوصول إلى الحقيقة ولكن وسيلة الوصول تختلف من عصر على عصر، ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما طنبوا من الحقيقة، وجاء بعد ذلك دورنا في محاولة الوصول إلى الحقيقة بوسائلنا لا بوسائلهم، من وجهة نظرنا لا من وجهة نظرهم، ولقد عوامل التقليد تقف دائما دون هذه المحاولة**"[1].

كما عمل المؤلف في هذا الكتاب إلى تبسيط مشكلة الصرف التي أعطاها اهتماما كبيرا من خلال هذا الكتاب، فقد عمل على تقسيم كتابه إلى عدة أبواب مست جميع نواحي هذه المشكلة العويصة، ولعل أهمها: تحديد مصطلحات الصرف التي بدأ فيها بالتفريق بين مصطلحي الصرف والتصريف حيث يؤكد على أن مصطلح الصرف يقترب من مصطلح المورفولوجيا في الدراسة اللغوية الحديثة، عكس ما يراه القدماء الذين أعطوا لمعنى الصرف والتصريف معنى واحدا. وهذا ما يؤكد أن القدماء أعطوا لكل من الصرف والتصريف معنى لا يختلف عما أكده شاهين عبد الصبور في كتابه حيث نجد سيبويه يعرف الصرف والتصريف قائلا: "**هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون: التصريف**"(2).

وبناء على هذا نجد سيبويه قد أعطى لمعنى التصريف والصرف دلالة واحدة، إلا انه لم يذكر الصرف بصفة مباشرة رغم انه ذكر قواعده ومسائله في "الكتاب".

أما عبد الصبور شاهين فقد درس كلمة الصرف عن طريق الصوت وهذا ما يؤكد قوله: "**ولكي نتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغي أن نتبع عناصر النطق اللغوي، ابتداء من الصوت المجرد الذي يقوم بدراسته(علم الأصوات العام) ثم الصوت، وخصائصه السياقية...**"(3). أي أن الصوت عند عبد الصبور شاهين لا يدرس إلا عن طريق الصوت أو الوحدة الصوتية.

(1) المنهج الصوتي للبنية العربي: شاهين عبد الصبور، ص07.
(2) الكتاب: سيبويه، ص 309.
(3) المنهج الصوتي للبنية العربية:شاهين عبد الصبور، شاهين عبد الصبور، ص24.

وكما ذكرنا سابقا بأن "عبد الصبور شاهين" يرى بأن مصطلح المرفولوجيا قريبا جدا من مصطلح الصرف على حد علمه في الدراسات اللغوية الحديثة منطلقا من ذلك على قول "سوسيير" الذي يحدد فيه وظيفة المرفولوجيا قائلا: "**يعالج علم المرفولوجيا مختلف طوائف الكلمات (الأفعال والأسماء والصفات، والضمائر...), كما يعالج مختلف أشكال التحول والتعبير فيها من (التصريف, وإعراب), ولكي نميز هذه الدراسة عن علم التراكيب فقد رئي أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتصلة بالأحداث اللغوية**"[1].

من خلال هذا نخلص بأن علم المرفولوجيا على -حد تعبير- "سوسير" يشبه علم الصرف كما ذهب إلى هذا "عبد الصبور شاهين" إضافة إلى أنه يؤكد على علم المرفولوجيا و علم التراكيب لا يجب الفصل بينهما لكن الدراسات اللغوية الحديثة قد جرت على الفصل بينهما، كضرورة منهجية، وتعليمية.

إن شاهين عبد الصبور لم يقف عند هذا الحد فقط تجاوز تحديد المصطلحات إلى دراسة الأصوات والمقاطع من خلال دراسة الصوت اللغوي، بعيدا عن الأصوات الغير اللغوية، بعيدا عن الأصوات الغير لغوية، إضافة إلى نوع الصوامت و الحركات و الوتران الصوتيان وغير ذلك مما يخص مشكلة الصوت حيث نجده يؤكد في هذا الموضع قائلا: "**من المعروف أن الكلمة تنتهي في أبسط عناصرها إلى الصوت اللغوي، ووصف الصوت بأنه لغوي، حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية التي تصدر عن الكائنات غير الإنسان... فالكلمة إذن لا تتكون إلا من أصوات لغوية بالمعنى المصطلح عليه**"[2] بناء على هذا نجد أن الكلمة لا يمكن أن تؤدي معنى إلا إذا كانت لها صوت لغوي مصطلح عليه.

بالإضافة إلى الصوت اللغوي نجده قد تكلم عن وصف الصوت بالصامت و الصوت المتحرك و هذا ما تكلم عنه الكثير من أصحاب الدراسة الصوتية وقد فرقوا بين الصوتين في شيء مهم وهو طريقة الإنتاج وهذا ما يوضحه هذا القول: "**وتختلف الصوامت عن الحركات في أمر جوهري هو طريقة إنتاجها**"[3] بالإضافة إلى الجداول التالية التي توضح اختلاف الصوامت عن الحركات في كتاب "علم الأصوات" وهذا الجدول يبين الصوت المتحرك[4].

الحركة	الرمز العربي		الرمز الصوتي		الملاحظات
	قصيرة	طويلة	قصيرة	طويلة	
الفتحة	ـَـ		A	aa	بتكرار الرمز
الكسرة	ـِـ		I	ii	بتكرار الرمز
الضمة	ـُـ		U	uu	بتكرار الرمز

وهذا جدول آخر يبين الصوت الصامت

(1) نقلا عن:كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية:محاضرات في اللسانيات العامة: دوسوسير، ص185
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص27.
(3) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص128.
(4) علم الأصوات: كمال بشير، ص637.

	الرمز الصوتي	ملاحظات
الهمزة	؟	
ب	b	
ت	t	
ث	o	في الفصيحة
	t	في العامية أيضا
	s	في العامية أيضا
ج	dk	في الفصيحة
	g	في لهجة القاصرة ونحوها وله أصل قديم
	j	الجيم الشامية

من خلال الجدولين يتضح لنا أن هناك اختلاف في النطق عند بيئات متعددة التي تنتمي إلى لغة واحدة، وهذا الاختلاف يمهد السبيل إلى دراسات أخرى لاحقة كالصرف مثلا.

بالإضافة إلى هذا نجد أن المؤلف عالج مشكلة الكتابة العربية كغيره من المؤلفين، فهو يؤكد على أن الكتابة العربية كانت في القديم نادرة الاهتمام ومن يعرف بها قليلا جد على عكس الفترة الحديثة التي أصبحت مجال اهتمام الكثيرين والتي تقتصر على اثباتها للرموز الصوتية على الصوامت والحركات وهذا ما يؤكده قوله: **"أما الحركات فلاحظ لها في الكتابة العربية بخاصة، والسامية بوجه عام، فكلمة مثل: كتب تتكون من ستة أصوات ولكنها تكتب ثلاثة رموز فقط"**(1).

أي أن الكتابة العربية لها صلة كبيرة بالأصوات.

كما أكد على أن العيوب التي مست الكتابة العربية كثيرة خاصة ظاهرة التنوين التي يقول فيها: **"فمن المعروف أن الحركة غير المنونة يرمز لها بعلامة واحدة (فتحة أو كسرة أو ضمة)، وأن الحركة المنونة يرمز لها بعلامتين (فتحتين أو كسرتين أو ضمتين)، وهذا الوضع الأخير هو الخلط بعينه"**(2). لأن للتنوين أهمية في بناء الكلمة العربية -حسب هذا القول-.

كما تكلم عن المقطع الصوتي العربي وأشكال المادة ووزنها، حيث شرح كيفية فهم المقطع وعرفه بقوله: **"مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها"**(3). أي أن المقطع يتكون من صامت وحركة لكن لابد أن يكون مناسبا للغة في خدمة البنية العربية أي أن الكلمة تكون من ص+ح كما هو معروف عند الصوتين.

إضافة إلى مادة الكلمة التي هي حروفها ثلاثة أو خمسة وهذا ما اعتمد عليه علماء الصرف في بناء الاسم.

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص35.
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص37.
(3) المصدر نفسه، ص39.

كما نجد شاهين عبد الصبور تكلم عن الأفعال والأسماء بإفراد باب لكل منهما باعتبارهما مهمين في اللغة العربية. فكان الباب الأول للأفعال حيث قسمه إلى فعل باعتبار الزمن وفعل باعتبار التعدي واللزوم والإسناد وعلاقة الصوامت بالحركات والفعل باعتبار الصحة والاعتلال وغير ذلك مما يخص الفعل. وقد تكلم عن الفعل باعتبار الزمن والمعروف عند الجميع أن الفعل له ثلاثة أزمنة هي الماضي والمضارع والأمر وهذه الأزمنة ضاربة في اللغة العربية منذ القديم وهذا ما يؤكده قول المؤلف: **"وبرغم أن هذه الألقاب الثلاثة للفعل قد استقرت في ثقافتنا اللغوية"**(1). من خلال هذا يتضح أن هذه الألقاب كانت منذ أن بدأت اللغة العربية.

وقد قال أن هذه ألقاب جديدة تم اقتراحها من طرف بعض الباحثين وبأن يتم تغيير ألقابها إلى ألقاب جديدة لما يوجد من خلط بين الماضي والمضارع.

كما يرى بعض النحاة الصرفيين أن الفعل الماضي والمضارع والأمر يختلف شكلا ومعنى من خلال هذه الأقسام الثلاثة وهذا ما يؤكده القول التالي: **"أن الفعل من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى ماضي ومضارع وأمر، وهذه الثلاثة تختلف شكلا ومعنى، فعلى مستوى الشكل تحتل الصيغة مكانا بارزا في التفريق بين الأفعال فلكل صيغته الخاصة"**(2).

أي أن الفعل له ثلاثة ألقاب هي الأمر والماضي والمضارع وشكل هذا الفعل ومعناه هو الذي يفرق بين هذه الأفعال حسب الصيغة المحددة له.

بالإضافة إلى الفعل باعتبار التعدي واللّزوم وهذا من خلال معرفة الأفعال التي تنصب مفعول واحد أو أفعال تنصب عدة مفاعيل أو أخرى لا تتعدى إلى مفاعيل، أي لا تحتاج إلى شيء آخر يشرح معناها.

ولهذا يقول: **"ومبحث التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب، فهو مبحث نحوي من هذا الجانب، ولكنه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللزوم إلى متعد، كزيادة الهمزة كمثل: كرم وأكرم وكالتضعيف في مثل: قَدِم وقَدَّمَ..."**(3). بناء على هذا يتضح لنا جليا أن الفعل اللازم والمتعدي نحوي من حيث الشكل لكنه صرفي خالص ما إن درسنا تحويل اللزوم إلى التعدي.

بالإضافة إلى الفعل من خلال العلاقة بين الصوامت والحركات وهذا بدراسة صيغ الماضي الثلاثي المجرد وصيغ الماضي مع المضارع، حيث تكلم عن الفعل الثلاثي والرباعي في حالة التجرد، كما أن اختلاف الصيغة يؤدي بالضرورة إلى اختلاف الحركة وقد قال **"أن الفعل الماضي للثلاثي من حيث هو ثلاث صيغ:**

فَعَلَ مثل ضَرَبَ

فَعِلَ مثل سَمِعَ

(1) المصدر نفسه، ص62.

(2) الصيغ الصرفية في العربية: رمضان عبد الله، ط1، مكتبة بستان. المعرفة، الإسكندرية، 2006م، ص20.

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص64.

فَعُلَ مثل كَرُمَ

لكن الماضي باعتبار علاقته بالمضارع أربعين باب هي ما أسفرت عنه طريقة التحول الداخلي، والإلصاق في حالتي التجرد والزيادة"[1]. ومن خلال ذكر هذه الظواهر نجد أن ظاهرتي الإلصاق والتحول الداخلي كان لها موقف خاص عند الوصفيين فالإلصاق من النظم النحوية التي جاء بها البحث اللغوي الحديث وهو: **"استخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة وكذلك ما يعرف بالتحول الداخلي"**[2].

أي ما يقصد هنا باللواحق وغير ذلك مثل الضمائر المتصلة ولواحق الجمل وغير ذلك مما يستخدم في هذه الظاهرة.

كما تكلم شاهين عبد الصبور عن الزيادة على البنية الأصلية فهو يؤكد على أن صيغ الأسماء والأفعال على أساس اختلاف الحركات كما سبق ذكره، لكن ظاهرة الإلصاق التي جاءت في العربية بأن الاسم المجرد قد يبلغ ستة أصول أو سبعة في أقصاها.

بالإضافة إلى هذا نجده قد تكلم عن الفعل من خلال الصحة والاعتلال فهو يقول: **"ينقسم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال إلى قسمين: صحيح معتل فالصحيح ما خلت مادته من أحرف العلة، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة"**[3]. ومن خلال هذا يتضح لنا بأنه عمد إلى أن الفعل الصحيح هو في حروفه فلا تلحقه حروف العلة المعروفة (الواو، الألف والياء).

كما تحدث عن أقسام كلاهما فيقول: **"ينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام أولهما السالم... وثانيهما: ما كان مضعفا من الثلاثي وثالثهما المهموز ويقسم الصرفيون الفعل المعتل إلى أربعة أقسام"**[4].

وعلى غرار ما تقدم نجده تحدث أيضا عن إسناد ماضي هذه الأفعال بإفراده بابا كاملا[5]. فهو أعطى أربعة نماذج نردها كالآتي:

غز، رمى، رضى، سرو. فالمثال الأول والثاني إذا تم إسناده على ضمير متحرك أو إلى ضمير التثنية يرجع كل منهما إلى أصله فتصبح غزا غَزَوَا ورَمَى رَمَيَا وإذا أسند أحد النموذجين إلى ضمير الجماعة (الواو) فإنه لابد من حذف اللاّم وهذا ما أكد عليه الصرفيون فقال: غَزوْا، ورموْا؛ لأن الفتحة على عين الفعل تبقى دلالة على أن لام الفعل المحذوفة ألف.

بالإضافة إلى إسناد المضارع والأمر من هذه الأفعال وهو يؤكد على أن الأمر نفسه في المضارع والأمر، أي أن الفعل المضارع والأمر عند إسنادهما إلى ضمائر مختلفة

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص67.
(2) البنية الصرفية في اللسانيات الوصفية: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2006م، ص187.
(3) المصدر السابق، ص79.
(4)البنية الصرفية في اللسانيات الوصفية: عبد المقصود محمد عبد المقصود ص8،82
(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص90.

فإنهما يسلكان نفس المسلك فهو يقول: "**فمع ألف الاثنين لا تحذف اللام، فيقال يغزوان، يرميان، يرضيان، يسروان... وكل هذه الأفعال بوزن: يفعلان**"(1).

ومن خلال الحديث عن الأفعال وما يلحقهما أفرد باب آخر للأسماء أحاط بجميع الجوانب وهذا من خلال لام التعريف، والمماثلة والإدغام وهمزة الوصل والإعلال والإبدال وهذا الأخير الذي نجده قد أسرف في الحديث عنه فهو يقول: "**الإعلال، والإبدال مصطلحان واردان في الصرف العربي بدل كل منهما على نوع تغير تتعرض له الكلمة العربية**"(2). وهذا يعني أن كل المصطلحين لهما تعريف خاص بهما.

ولقد تحدث الصرفيون كثيرا في هذا المجال حيث نجد أن الإعلال كان له الدور الكبير في الدرس الحديث حيث نجده يعني في هذا القول: "**الإعلال كما يراه أغلب علماء - التصريف- هو ما تتعرض له أصوات العلة والهمزة من تغيرات وذلك بحلول بعضها محل بعض**"(3). كما يقول أيضا عن أنواعه في قوله: "**والإعلال بالقلب نوع من أنواع الإعلال بينه وبين الإبدال عموم وخصوصا عند بعضهم**"(4)، أن الإعلال بالقلب يحتوي على عموم وخصوص الإبدال وهذا من خلال أصوات الهمزة والعلة.

كما نجد أن الإبدال عند الصرفيين أعم من القلب لأن الإبدال كما يعرفونه: "**الإبدال يشمل جميع حالات التبادل بين الأحرف الصحيحة والمعتلة**(5)، أي أنه لا يفرق بين الأحرف الصحيحة والمعتلة بالإضافة إلى أنه صورة لغوية تنمو تركيبتها الصوتية من خلال أبعاد أحد الأصوات الصامتة.

وهذا ما يؤكده القول الآتي: "**أما إذا كان الصوت المبدل صائتا فائضا فإنه يؤثر في وزن الوحدة اللغوية رسائلُ فعائلُ**

ضمائرُ ⇦ فعائلُ

صحراءُ ⇦ فعلاءُ"(6).

(7)كما تكلموا عن الإبدال أحرفه وضوابطه حيث يكون الإبدال بين أحرف تسعة يمكن استبدال أحدهما بالآخر ومن هذه الأحرف هي: الهمزة، الواو، الياء، الألف، الهاء، الدال، التاء، الميم، الطاء، ولكل حرف شروطه لأبداله من سواء حيث تبدل الهاء من التاء التأنيث المربوطة عند الوقف مثال (برية وعشية) بالإضافة إلى إبدال الهمزة من الألف والواو والياء حيث تبدل وجوبا في موضع عدة ولعل أهمها وقوع أحدهما في آخر الكلمة تسبقه ألف زائدة،

(1) المصدر نفسه، ص92.
(2) المصدر نفسه، ص168.
(3) دراسات البنية الصرفية في اللسانيات الوصفية، ص221.
(4) دراسات البنية الصرفية في اللسانيات الوصفية: عبد المقصود محمد، ص222.
(5) المرجع نفسه، ص223.
(6) علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، ص62.
(7) علم الصرف الصوتي: ديزيرة سقال ص142

نحو بناء (بناي) بالإضافة إلى وقوع أحدهما عينا لاسم الفاعل عين فعله مُعَلّة مثل قائم (قام= قوم)، أما إذا لم تكن العين مقلة لابد من امتناع الإبدال، مثلا: عَوَرَ = عَاوِرُ.

كما يمكن أن تجيء على صيغة مفاعل أو ما شابهها، بعد الألف وكان الحرف مدة زائدة مثال عقيلة= عقائل، أما إذا جاء الحرف الثاني حرف علة وبينهما ألف مفاعل نحو: أول= أوائل.

كما يمكن أيضا أن تجيء واوين في كلمة الواحدة ثانيتهما إما متحركة أو ساكنة إحداهما أصلية في الواوية، تقلب الأولى همزة نحو أوائق (جمع وائقة والأصل فيها ووائق، وأولى التي أصلها وولى حيث أن الثانية هي الأصل بالإضافة إلى هذا تحدث عن أنواع الإعلال الذي تحدث عنه الكثير من العلماء والذي هو ثلاثة أنواع: إعلال قلب وإسكان وحذف و هذا ما يؤكده القول الآتي: "القلب هو تغيير حرف العلة بحرف آخر مثل: قال أصلها: قَوَّلَ، الإسكان هو إسكان حرف العلة المتحرك مثل: حام فإن مضارعها يحوم وأصلها حَوَمَ، أمّا الحذف: هو حذف حرف العلة مثل المضارع من الفعل (وزن) يزن ..." [1].

وهذا ما ذهب إليه شاهين عبد الصبور في قوله: "وهو الإعلال بالقلب مثل عجائز والأصل عجاوز، الثاني هو الإعلال بالحذف ،مثل يعدم مضارع وعد، والثالث هو الإعلال بالنقل، مثل: (يقول) والأصل: يقول"[2].

من خلال التعريفين نرى أن هناك تداخل في المصطلحات حيث نجد في القول الأول مصطلح الإسكان، لكن في قول عبد الصبور نجد مصطلح النقل وهو يشابه الإعلال بالقلب تقريبا.

[3]وعلى غرار ما تقدم نجد أيضا "شاهين عبد الصبور"قد تكلم عن ظاهرة الإبدال، التي قال عنها أنها لا تحدث إلا على أساس التقارب الصوتي المتبادل، لكنه يتم إلا عن طريق الدراسة الصوتية الدقيقة لأّن الأصوات تلتقي في خصائص مشتركة، كما أنها تتباعد قي أخرى وإن تمت القرابة بين الصوتين يمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر وهذا عن طريق أساسين هما: القرابة الصوتية المتبادلة بين الصوامت وجنس الحركات، لكن من المستحيل أن تصبح الحركة صامتا والعكس صحيح أما الثاني وفي القرابة الصوتية هو الإتحاد أو التقارب في المخرج الذي أدى إلى مخارج الأربع مناطق هي مخارج الفم وسط الفم وغير ذلك.

بالإضافة إلى ظاهرة الإعلام والإبدال نجد ظاهرة المماثلة والإدغام التي أفرد لها باب كاملا والذي تطرق فيه إلى تعريفه حيث نجده يقول:"**تحدث الصرفيون عن ظاهرة الإدغام،**

(1) الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: صباح عبد الله فاضل، ط1، الدار السعودية لنشر والتوزيع، 1997م، ص03-04.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص168.

(3) المصدر نفسه، ص170- 171.

وعرفوه بأنه إدخال أول المثلين المتحركين في الثاني"[1] أي أن الظاهرة الإدغام تجعل تجيء في الجانب الصرفي تجاور صوتين مماثلين، أي إذ كان تجاورهما مباشرا حدث الإدغام.

كما نجد أن هناك للإدغام أقسام ويتضح هذا في القول: "**عندما يتجاوز حرفان متجانسان، في الكلمة الواحدة إن كان متجانسان، فإدغامهما واجب: لا يكون إدغام الحرفين المتجانسين في الكلمة الواحدة عن كانا متحركين نحو: خرَّ- يخرُّ، إما إذا كان الحرفان متجانسان في كلمتين اثنتين أدغما أيضا نحو صَمَتُّ (والأصل صَمَتْتُ)**" [2].

بالإضافة إلى جواز الإدغام أفقدت تكلمت عنه أيضا في قوله: **"يكون الإدغام جائزا في مواضع أربعة: إذا كان الحرف الأول من حرفين المتماثلين متحركا والحرف الثاني ساكنا مكونا عارضا للجزم أو ما يشبهه، وإذا كانت عين الكلمة ولامها ياءين، ثانيتهما لازمة التحريك، وإذا تجاوز حرفان متماثلان متحركان في كلمتين جاز الإدغام بإسكان الحرف الأول"**[3] أي سكون البناء في الأمر المفرد بالإضافة إلى أنه إذا تحركت الثانية حركة إعراب عارضة امتنع الإدغام أي أنه يجوز الإدغام في المرحلة الثالثة لفظا.

كما تكلمت "ديزيره سقال" عن الحرف الصامت والحرف المتحرك. وعلاقتهما بالإدغام وهذا من خلال ملاحظات صوتية أدخلتها على قواعد الإدغام، وهذا ما تكلم عنه "شاهين عبد الصبور" أيضا ويتضح هذا من خلال قولهما حيث تقول:"**يقوم الإدغام على أساس المماثلة بين حرفين، بحيث يدخل أحدهما في الآخر فيصران صامتا مشددا... فالحرف المضعف حرف طويل لكن صامت، والصوامت تتكون عن طريق اعتراض الهواء كليا أو جزئيا..."**[4] وهذا يعني أن هناك إدغام من خلال الحرف الصامت وهذا ما أدى إلى وجود مماثلة.

أما شاهين عبد الصبور فيقول: **"فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعف إلى طبيعة علمية النطقية ووحدتها_قلنا: إنه صامت طويل، يشبه الحركة الطويلة، التي تساوي ضعف الحركة القصيرة هذا من الناحية الصوتية وأما إذا نظرنا إلى أصله، من الناحية الصرفية، أي من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين، قلنا: أنه صامت مكرر..."**[5] وبناء على هذا يتضح لنا أن "شاهين عبد الصبور" تكلم عن هذه الظاهرة من خلال الصوت والرق فجعل في الناحية الأولى "الصوت" صامت طويل أما في الناحية الثانية فقد جعل صامت مكرر.

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور, ص206.
(2) علم الصرف الصوتي: ديزيره سقال، ص178.
(3) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور, ص206.
(4) علم الحرف الصوتي: دزيره سقال، ص181.
(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور،ص209.

[1]كما يرى بأن الصوتين المتتاليين لا يلزم أن يكونا متماثلين، كدال ودال لأن الأصح فيهما التباعد كالكاف والتاء مثلا، أما إذا كانا متجانسين فلا يفرق بينهما سوى الجهر والهمس، لأنه في حالة تباعد الصوتين ينطق كل منهما كما هو دون تغير وأما في حالة التجانس أو التقارب فإنه يحدث تأثير من خلال أحدهما وهذا ما يسمح لأحدهما بمنح الآخر شيئا من خصائصه وهذه هي المماثلة عند "شاهين عبد الصبور". لهذا طرح السؤال أي الصوتين يؤثر في الآخر؟ والجواب المعتمد هو الصوت الذي يكون في الموقع الأقوى هو الذي يؤثر في الآخر.

كما تحدث أيضا عن ظواهر المماثلة والتي نردها بأمثلتها كما يلي:

1. [2]**المماثلة الرجعية:** أي التي يؤثر فيها الصوت الثاني في الأول فاتجاه حركة التأثير على النحو التالي: (1) (2) مع أن اتجاه النطق يعكس اتجاه التأثير هكذا:

(1) ←(2)←(3).

2. **المماثلة الجزئية:** ومن أمثلتها كلمة (أَحَذق) حيث تجاوزت الصاد مع الدال مباشرة والدال موقعها أقوى.

ومن الملاحظ على هذه الظواهر نجد أن المماثلة الرجعية هي الظاهرة الأكثر وقوعا في اللغة العربية.

بالإضافة إلى هذا نجده تكلم عن لام التعريف والتي يعدها ظاهرة من ظواهر المماثلة والتي تعد شائعة الاستعمال بالنسبة للظواهر الأخرى وقد قال عنها: **"وقد جرى لاستعمال باختفائها مع ثلاثة عشر صوتا هي أصوات مقدم الفم... وتظهر مع بقية أصوات اللغة الخمسة عشر... والأمثلة على ذلك معروفة لكل دارس، من درس وهو طفل: اللام الشمسية، واللام القمرية"**[3] أي أن لام التعريف تختفي مع أصوات مقدم الفم بسبب التقارب الصوتي إضافة إلى ضعف موقعها، كما أنها تظهر مع بقيتها بسبب التباعد المخرجي الذي ييسر نطق الصوتين.

وأخيرا نستطيع القول بأننا ألممنا ببعض ما قدمه هذا الكتاب القيم والذي أفادنا كثيرا في معظم الدراسات اللغوية الأخرى.

2: المحاسن والمآخذ العلمية للكتاب

إن كتاب "المنهج الصوتي للبنية العربية" كتاب قيم من حيث المضمون وهذا بعد المحص والتدقيق فيه، فهو استحوذ على جميع أنحاء الصرف الذي اتبعه المؤلف خطوة

(1) المصدر نفسه، ص210..
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور،ص211.
(3) المصدر نفسه، ص213.

خطوة، إضافة إلى فصله عن النحو العربي الذي لطالما كان جنبا إلى جنب وهذا منذ القديم حيث يقول: **"والصرف والنحو من علوم اللغة، يزعم أصحابهما أنهما قد نضجا حتى احترقا، والواقع أنهما لم ينضجا ولم يحترقا، بل مازالا يطلبان المزيد من البحث والدرس"**(1).

أي أنه يؤكد بأن أنصار القديم على خطأ وبأنه لابد لوجود أشياء جديدة وهذا ما أكده قوله أيضا: **"إن المعاناة في سبيل الصواب أفضل من النوم على أشواك الخطأ"**.

ولعل أهم الملاحظات التي أثارها هذا الكتاب عادت بالفائدة على معظم القراء خاصة وأن جلهم كانوا يتحفظون من الصرف لما فيه من صعوبة على غرار النحو لكن مع مجيء المحدثين من اللغويين والتسيير الذي مس جهة الصرف أصبح علم الصرف من أهم القضايا المثارة في الدراسة اللغوية، لهذا عمد الدكتور" شاهين عبد الصبور" إلى وضع منهج تعرض فيه إلى جل مسائل الصرف وعلاقته بالصوت أو بعبارة أخرى من منظور صرفي خالص. وهذا المنهج بدأ من أبسط أحوال المادة اللغوية، للوصول إلى أعقد التراكيب والصيغ فيها وهذا كله من أجل إيصال لغة سليمة وواضحة في مادة الصرف.

بالإضافة إلى هذا نجد لهذا الكتاب قيمة علمية ثمينة، لأنه حاول النهوض بعلم الصرف كعلم قائم بذاته، على غرار القدماء الذين أعطوا هذا العلم القليل من قيمته لأنهم يظنون أن أي محاولة تجديد هي هدم لأكثر وهذا ما يؤكده هذا القول: **"ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم في آذانهم، وأغمضوا أعينهم عن كل جديد"**(2). كما كان لهذا الكتاب أهمية في النهوض بوظيفة البحث الجامعي لأنه من المفروض أن تكون هناك دراسة مادة لغوية وإحداث تغيير في مناهجها، بخاصة في ظاهرة الصرف، كما نجده أورد أبواب وفصول في كتابه هذا مبينا مدى أهمية الصرف، علاقته بالصوت ومؤكدا على أنه لابد للدراسة الصرفية دراسة صوتية وهذا ما يؤكده رأيه في كتابه أن الصرف يدرس من خلال الصوت المجرد وهذا الأخير علم الأصوات العام هو الذي يقوم بدراسته بالإضافة إلى الصوت بصفة عامة وجميع الخصائص التابعة له، كما أكد على أن هذا لم تهمله الدراسات القديمة كعلم النحو والدلالة وعلم المعاني لكنه يريد دراسة الصرف من المنظور الحديث وبمنهج حديث يربط بين فروع علم اللغة لأنه لا يمكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصوات هذه الكلمة وهذا ما جعله يدرس في هذا الكتاب **"المنهج الصوتي للبنية العربية"**، الأصوات والمقاطع والمقطع العربي بالإضافة إلى بنية الكلمة وغير ذلك كما عمل على الفصل بين الصوت اللغوي وغير اللغوي من أجل دراسة اللغة في سياقها الصحيح، أو بالمعنى المصطلح عليه عند الجميع.

أما عن المآخذ التي عيبت عنه، فقد سبق الذكر في الفصل الثاني حيث نجد الناقد "سعد مصلوح" ألم بجميع الجوانب الخاصة بهذا الكتاب ولعل من أهمها المنهج الذي آثار إشكال

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور،ص14.
(2)المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور،ص10.

حيث يعتبر مجرد منهج أو انه المنهج الوحيد الذي لا خلاف عليه، بالإضافة إلى الآراء المتذبذبة وهذا من خلال عدم الترابط المنطقي في أقواله خاصة في خصائص الواو

والياء والصوامت والحركات وعن العلاقة بين الفوناتيك والفونولوجيا كما أنه لم يتطرق إلى بابين مهمين هما الإمالة والوقف حيث نجده يقول: **"لم نجد في الواقع ضرورة للتعرض لهما"**(1) أي أنه لا ضرورة لهما، لكن هذا غير مبرر لأن هذين الظاهرتين من وجهة نظري مهمين بالنسبة للقراء.

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، ص214.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى بعض النتائج أفرزها البحث بالتحليل لقضايا ومحاور أساسية تبرز تحليل شاهين عبد الصبور في قضية الحرف وإثبات قدراته الفكرية ونبوغه العلمي والمعرفي اللذين مكناه من أن يكون له الفضل في الدراسة الواسعة.

- كان الطلبة ينفرون من مادة الصرف من خلال المنهج القديم لكن النظرة الصرفية الحديثة يسرت طريقة تلقي مادة الصرف وكذا المفاهيم والمصطلحات الصرفية الغامضة القديمة.
- كان للصرف قابلية للتيسير من لَدُنِ بعض علماء اللغة المحدثين.
- كان للصرف علاقة وطيدة بعلم الصوت لاسيما في ظاهرة الإعلال والإبدال والإدغام حيث كان يحتاج كل منهما للآخر في تفسير بعض القضايا اللغوية.
- الوقوف على أهم القضايا الصرفية التي كانت تقتضيها المادة الصرفية القديمة لاسيما قي استصعاب تلقي مادة الصرف من طرف الطلبة ونفورهم منها.
- كانت آراء "شاهين عبد الصبور" متضاربة من خلال كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية" في بعض المسائل اللغوية مثلا قضية الفونيم.
- من البدائل الجديدة المقترحة في الصرف هي دراسة الصرف إلى جانب الصوت باعتبار أن كل منهما يحتاج إلى الآخر فلا وجود للأول (الصرف) في غياب الثاني(الصوت).

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة المتواضعة التي أردنا من خلالها تبيان قيمة الصرف العربي القديم والحديث في علاقته بباقي الجوانب اللغوية.

قائمة المصادر والمراجع

1.أساس البلاغة: الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988م.
2.أسباب حدوث الحروف: إبن سينا، ت محمد حسن الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص56.
3.الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مطبة نهضة مصر.
4.الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: صباح عبد الله فاضل، ط1، الدار السعودية لنشر والتوزيع، 1997م.
5.البحث الصوتي عند العرب: خليل إبراهيم عطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1993م.
6.البداية في الصرف: حاتم صالح الضامن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 2001.
7.البنية الصرفية في اللسانيات الوصفية: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2006م.
8.تيسير الصرف: عبد الله الدرامي وعبد القادر فيضي، (د.ن).
9.الخصائص: إبن جني، ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
10.دراسات في علم الصرف: عبد الله درويش، ط3، المملكة العربية، مكة المكرمة، 1987م.
11.دروس التصريف: محمد محي الدين عبد الحميد، صيد المكتبة العصرية، بيروت، 1955م.
12.دروس التصريف: محي الدين عبد الحميد، دط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1995م.
13.دروس في علم الصرف: أبو أوس إبراهيم الشمسان، ج1، مكتبة الرشد، 1418ه.
14.شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي، دط، الرياض، دار الكيان، دت.
15.الصرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال، ط1 ، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، 1996م.
16.الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، مكتبة بستان المعرفية، الإسكندرية، مصر، 2006م.
17.الصيغ الصرفية في العربية: رمضان عبد الله، ط1، مكتبة بستان. المعرفة، الإسكندرية، 2006م.
18.علم الأصوات: كمال بشر، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.

19.علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار أزمنة عمان، الأردن، 1998م.
20.العين: ابن عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، مؤسسة الهجرة، إيران، 1988م.
21.في اللسانيات العربية المعاصرة: سعد عبد العزيز مصلوح، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004م.
22.الكتاب: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ت عبد السلام هارون، ج3، الناشر مكتبة الخازكي.
23.لسان العرب: ابن منظور، ط1، ج7، دار الصبح، إديسوفت.
24.اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
25.مختصر الصرف: عبد الهادي الفضيلي، دط، دار القلم، بيروت، لبنان، دت
26.المدخل الصرفي: علي بهاء الدين بخدود، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
27.مدخل إلى الصوتيات: محمد إسحاق عناني، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008م.
28.المصنف: شرح للإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني: أبي الفتح عثمان أبي جني، تحقيق: إبراهيم المصطفى وعبد الله أمين، ج1، ط1، دار المعارف العمومية، 1954، ص3- 4.
29.مطالع السعد لمطالع الجوهر الفرد في أصول الحرف والنحو: إبراهيم إبن الشيخ ناصف اليازجي، ط3، بيروت، لبنان، 1988م.
30.المعجم المفصل في علم الصرف: راجي الأسمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م.
31.مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء، عبد السلام هارون، ج2، دار الفكر لطباعة والنشر، 1979
32.المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين عبد الصبور، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

المحتوى ..... الصفحة

مقدمة.....(أ-ث)
مدخل.....2
الفصل الأول: تحديد مفاهيم أولية 8
تعريف الصرف.....8
موضوع الصرف والفائدة التي قدمها للمتعلمين.....11
تعريف الصوت 11
العلاقة بين الصرف والصوت.....14
الفصل الثاني: نقد النظير للنظير 20
الخلط بين المادة والتقعيد.....20
نقد المعطيات الصوتية الحديثة 23
نقد الأساس المنهجي للكتاب 27
ملاحظات حول التفسير المقطعي للواحق الصرفية.....33
الفصل الثالث: قيمة الكتاب.....37
مضمون ولأهمية الكتاب 37
المحسنات والمآخذ العلمية للكتاب.....50
الخاتمة 54
قائمة المصادر والمراجع 56
فهرس